



عبد المومن شباري
فقيه النهج الديمقراطي



ضيف العدد : أحمد ايت بناصر



البرلمان مؤسسة شكلية، ولم يظهر أنه قام بدور مهم يخدم الشعب المغربي ويعبر عن إرادته الحقيقية منذ 2011.

اللجنة المركزية لحزب النهج تطالب بسحب مشاريع القوانين الرجعية / التراجعية

قراءة في الوضع السياسي الراهن بالمغرب

الحقوق البحرية للدول

العاملات الزراعيات بجهة

سوس ماسة في مواجهة تحدي الجفاف وتأثير جائحة كورونا

البرلمان المغربي : سلطة تشريعية شكلية لديمقراطية الواجهة



ديمقراطية الواجهة تحتضر

كلمة العدد

لن تصدر إلا القوانين التي تفاقم أزمة الشعب الفقير وتسمح للبرجوازية الاحتكارية بالمزيد من مراكمة الأرباح.

الاكتفاء بإثارة موضوعي الماء والاستثمارات يعني أن الحكومة باتت مطلوقة اليد في تقديم قانون مالية 2023 تدبر به الحوار الاجتماعي المغشوش؛ قانون مالية يشتري السلم الاجتماعي بثمن بخس وبكثرة الوعود يشتري الطريق السالك نحو فرض القوانين التراجعية والتكبيلية ضد حق الشغيلة في استعمال سلاح الإضراب للدفاع على الحقوق ولفرض المطالب، فرض المزيد من القوانين التي تجهز على التقاعد وتجعل صناديقه مصدرا للتهب والتبذير وسوء التسيير.

أما بالنسبة للقوى المناضلة التي تخلصت من وهم دور المؤسسة في إصلاح أوضاع الشعب فعليها أن تنظم نفسها وتقوي ذاتها لكي تكون في مستوى استعدادات الجماهير الشعبية المنخرطة في معارك لا تهدأ. عليها أن تتولى مهمة تنظيم الحركة الاحتجاجية ضد الغلاء وجعلها معركة كل المتضررين. إن النضال حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية شان جماهيري وليس مهمة ملقاة على كاهل فئة من المناضلين تنوب عن المتضررين. وهذا يفرض على الجميع مراجعة أساليب النضال وأشكاله، وفي هذا المجال تقع المسؤولية الكبيرة على القوى المناضلة المنسجمة مع مصالح شعبنا والتي يهملها تحقيق تلك المصالح وليس تحريك بعض أشكال النضال لجلب التعاطف وتحسين شروط التفاوض مع أجهزة النظام القائم. إن الاستعدادات القوية للنضال وسط جماهير شعبنا تتطلب منا المساهمة في بناء أدوات النضال الجماهيرية المستقلة وتقويتها وتشبيكها عبر ربوع البلاد وأفريقيا بين جميع الطبقات والفئات الاجتماعية المتضررة. ففي هذا الإطار هناك الكثير مما يجب تقديمه من تطوير الجبهة الاجتماعية وتوسيع صفوفها وترسيخ فروعها في جميع المناطق.

في العقود الماضية كانت أدوات الإعلام الرسمي تنظم حملات دعائية طيلة ما يسمى بالدخول السياسي أو افتتاح الدورات البرلمانية. لكن هذه الحملات خفت حتى كادت أن تختفي وعضتها وصلات من أخبار الرصيف وفضائح سياسية وأخلاقية. في هذه السنة افتتح رئيس الدولة، الدورة البرلمانية بخطاب لم يتجاوز ربع ساعة، وتكلم في موضوعين اثنين؛ هما مشكلة الماء وقضية الاستثمار. بالإضافة الى هذا الاهتمام المحدود والضيق بالمؤسسة البرلمانية، فإن مجريات الانتخابات الجزئية الأخيرة لتعويض بعض من سقطت عليه العضوية أو توفيت كانت نسبة المشاركة فيها لا تتجاوز 20%، وبذلك يتأكد مقاطعة الناخب لهذه المؤسسة لأنه فقد فيها الثقة واتضح له عبر التجربة أنها لا تعدو أن تكون شكلية وفي أحسن الأحوال لا تتعدى دور غرفة تسجيل.

إن ما يهم الأحزاب المجتمع تحت قبة البرلمان سواء كانت أغلبية أو معارضة، هو تأدية دورهم في مسرحية الديمقراطية الشكلية. لكنهم مع مرور الوقت ونضج وعي الشعب، فإنهم فقدوا الجمهور وبخست المسرحية ومعه أصابهم الإحباط، وقلت همتهم ولم يعودوا يقنعون أي أحد بجدوى استمرار هذا العبث التشريعي. في الشهور الأخيرة وقد يستمر الوضع إلى عدة شهور كثيرة أخرى، تفاقم الفقر في صفوف الشعب وتوسع بشكل غير مسبوق، ومعه تآكلت القدرة الشرائية بفعل الغلاء والزيادات في تكاليف البضائع والخدمات الأساسية في حياة المواطنين.

لن تهتم غرفتا البرلمان بهذه القضايا لأن راعيها حراميتها. إن الحكومة عبر مكوناتها هي المشرف على هذا الغلاء. فإذا كان رئيس الحكومة متورط في احتكار المحروقات مع كمشة من الشركات الامبريالية، وإذا كانت نفس هذه الحكومة هي من ينفذ سياسات اقتصادية واجتماعية تخدم ولي نعمتها أي الكتلة الطبقية السائدة، وهي اليد الطيبة والطولى لتنفيذ املاءات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، فان هذه الحكومة

اللجنة المركزية للنهج الديمقراطي العمالي تحيي نضالات الطبقة العاملة في مختلف مواقع تواجدها وتطالب بسحب مشاريع القوانين الرجعية/التراجعية

ومن أجل التصدي للغلاء وتصفية الخدمات الاجتماعية.

1 - نحیی نضالات الطبقة العاملة في مختلف مواقع تواجدها، ونطالب بسحب مشاريع القوانين الرجعية/التراجعية التي تستعد الحكومة لتميرها عبر ما يسمى بـ"الحوار الاجتماعي" للنيل من بعض المكتسبات المتواضعة أصلاً، المتعلقة بالحق في الوظيفة العمومية والعمل القاري في العمل النقابي وممارسة حق الاضراب... وندعو للمزيد من النضال من أجل فرض الزيادة في الأجور وتطبيق السلم المتحرك للأجور والأسعار.

2 - تضامننا مع نضالات كل الحركات الشعبية في المدن والبربادي من أجل الحق في السكن اللائق وفي الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وشغل قار، ومع نضالات الفلاحين الفقراء، من أجل الحق في الأرض والماء والعيش الكريم. كما نعلن تضامننا مع نضالات حركة المعطلين، والحركة الطلابية، والاساتذة المفروض عليهم التعاقد...

3 - ادانتنا لعمليات الاستيلاء على أراضي الجموع والجماعات السلالية وحرمان مالكيها من حق الانتفاع من الأراضي والمياه والمراعي الضرورية لعيش سكان هذه المناطق كما هو الأمر في جهة أسا الزاك وجهة سوس جراء الرعي الجائر.

4 - نضالنا الوجودي والمستمر من أجل اصلاح زراعي ديمقراطي بديل يحقق السيادة الغذائية والاستفادة من الثروات المائية التي تحتكرها المافيا المخزنية وكبار الملاكين على حساب الطبقات الشعبية، ومن أجل المساهمة في بناء اقتصاد وطني متحرر من التبعية.

5 - ادانتنا لكل السياسات الرجعية المتخذة في حق المرأة المغربية عامة، والنساء العاملات والكادحات اللواتي يتعرضن للاستغلال والاضطهاد المزدوج. ودعوتنا الحركة النسائية الى النضال الوجودي من أجل فرض كافة الحقوق المنصفة للمرأة العاملة والكادحة.

6 - نجدد النداء من أجل بناء حركة أمازيغية تقدمية مناضلة، قصد فرض تفعيل ترسيم اللغة الأمازيغية والنهوض بالثقافة الأمازيغية، والمساهمة الفعالة في النضال من أجل اقامة الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية الضيدالية.

7 - دعمنا وانخراطنا الضاعل في نضال الجبهة الاجتماعية والجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع، ودعوتنا للمزيد من المبادرات الوجودية الرامية الى انخراط جماهير شعبنا في النضال الحاشد والمنظم لمواجهة الفقر والبطالة ومن أجل جعل مناهضة التطبيع شأنًا شعبيًا يمنع التغلغل الصهيوني من اختراق الاقتصاد الوطني وكل مفاصل المجتمع.

ان اللجنة المركزية للنهج الديمقراطي العمالي توجه نداءها الحار الى جميع القوى المناضلة من أجل العمل المشترك والمتضامن للدفاع عن كافة حقوق جماهير شعبنا وفي مقدمتها الطبقة العاملة وعموم الكادحين، ومن أجل التصدي لكافة السياسات الرجعية التي تخدم الاستبداد والاستغلال واغراق البلد في التبعية للقوى الأمبريالية والصهيونية.

بالمنطقة. وتطالب بانقضاء حياة الأسرى المضربين عن الطعام بالاستجابة لمطالبهم المشروعة واطلاق سراحهم، بعودة اللاجئين وبكامل حقوق الشعب الفلسطيني من أجل بناء الدولة الوطنية الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس.

- تدين جريمة اغتيال المواطنة الإيرانية "مهسا" وتدعم مطالب نساء ايران وكافة مطالب الشعب الايراني وحقه في الحرية والديمقراطية. كما تعبر ادانتها للحملة الأمبريالية والصهيونية والرجعية لاجبار النظام الايراني للاذعان والاستسلام.

اللجنة المركزية تدعو للعمل المشترك والمتضامن للدفاع عن كافة حقوق جماهير شعبنا وفي مقدمتها الطبقة العاملة وعموم الكادحين، ومن أجل التصدي لكافة السياسات الرجعية التي تخدم الاستبداد والاستغلال واغراق البلد في التبعية للقوى الأمبريالية والصهيونية.

اجتمعت اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي بتاريخ 16 أكتوبر 2022، بالمقر المركزي بالرباط في دورتها العادية تحت شعار: "لنجعل من نجاح المؤتمر الوطني الخامس رافعة للالتحام بالنضالات العمالية والشعبية". في دورة شهيد الطبقة العاملة المغربية "الشهيد جبهة رحال".



- تتضامن مع نضالات شعوب المنطقة العربية والمغربية في كل من العراق، تونس ومع ثورة الشعب السوداني وقواه المناضلة ضد الرجعية والتدخلات الخارجية التي تحاول اجهاض هذه الثورة.

- تندد بتهاافت الأنظمة الرأسمالية وسعيها نحو الاستغلال البشع لثروات ومقدرات شعوب العالم، بما يمكنها من تجفيف منابع الثروة وتدمير المنظومة البيئية وانتشار الأمراض والأوبئة.

اننا في اللجنة المركزية للنهج الديمقراطي العمالي باعتبارنا حزباً ماركسيا لينينيا، وجزءاً أصيلاً من الحركة الشيوعية العالمية المناضلة، منخرطاً في النضال الأممي ضد الأمبريالية وضد السياسات التطبيقية للنظام المخزني، ومنخرط بعزيمة لا تلبث في النضال الوجودي على كل الواجهات، نعلن للرأي العام:

- اندين استمرار نفس السياسات التطبيقية للنظام المخزني وحكومته الرجعية ونهيب بكل القوى المناضلة لتصعيد النضال ضد القمع والاستبداد، من أجل رفع حالة الطوارئ الصحية، فرض احترام الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين

وبعد مناقشتها مستجدات الأوضاع العامة ووقوفها على تطوراتها على المستوى الدولي، العالم العربي والمغربي وعلى المستوى الوطني، تؤكد اللجنة المركزية ما يلي:

- اعتزازها بالمواقف والمقررات الصادرة عن المؤتمر الوطني الخامس، وعزمها على مواصلة المسيرة الموحدة لبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والانخراط في النضال المتواصل ضد الرأسمالية المتوحشة وضد الرجعية والاستبداد.

- تؤكد موقفها ضد الحروب الرأسمالية التي توسع دائرتها الولايات المتحدة الأمريكية في كل القارات، وتطالب بوقف الحرب في أوكرانيا وحل ما يسمى بحلف الشمال الأطلسي، في احترام تام لحق الشعوب في تقرير مصيرها.

- تتقدم بتهانئها لقوى اليسار الاشتراكي الديمقراطي بأمريكا الجنوبية لما حققته من انتصارات مهمة في الانتخابات الأخيرة، وتدعم النضالات التي تخوضها تلك القوى في مواجهة التدخل الأمبريالي وبناء أنظمة ديمقراطية بديلة.

- تحيي مقاومة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني، كجزء عضوي للأمبريالية الأمريكية

لا بديل عن المقاومة الشعبية

طنجة

الطبقة العاملة تختنق بالغاز

مرة أخرى، استفاقت الطبقة العاملة المغربية على وقع خبر كارثة /جريمة وقعت في طنجة، وبالتحديد في منطقة المجد / العوامة الصناعية صباح يوم الاثنين 17 أكتوبر. فقد تعرضت 30 عاملة بإحدى الوحدات الاستغلالية الصناعية للاختناق على إثر تسرب لغاز البروبان الذي يستعمل لتشغيل الآلات والأجهزة الخاصة بالخياطة. وقد تم نقل العاملات المصابات على متن سيارات إسعاف تابعة للوقاية المدنية إلى مستشفى محمد الخامس. وتوصف إصابة خمس عاملات بالخطيرة و الحرجة.

ويحيلنا هذا الحادث على كارثة 8 فبراير 2021 بنفس المدينة والذي اودي بحياة 38 عاملة غرقا، مع فارق بسيط هو أن السلطات والإعلام اعتبرت معمل الموت بطنجة سريا، بينما الاختناق علنيا ومرخصا مما يعني أن الظروف مختلفة لكن الضحية واحدة وهي الطبقة العاملة.

والى حدود كتابة هذا المقال، لم تسجل اي وفاة إثر هذا الحادث الشغلي الخطير. إلا أن الجذير بالذكر ان ظروف تشغيل واستغلال هؤلاء العاملات تتسم بالخطورة بسبب ازدحام تموقع العاملات داخل المعمل في غياب تام لإجراءات السلامة والوقاية من الحوادث الشغلية التي تحدث نتيجة انصراف

هواره / اولاد تايمه

عاملات وعمال تعاونية "صوفيا سود" تصعد النضال من أجل مطالبها المشروعة

أصدر عمال وعمالات التعاونية الفلاحية صوفيا سود بهواره المختصة في تليف الحوامض، والمنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي. ا. م. ش- فرع اولاد تايمه- بيانا للإعلان عن برنامج نضالي إنذاري انطلق بوقفة احتجاجية يوم الخميس 13 أكتوبر، ويتواصل باعتصام لمدة أسبوع أمام مقر التعاونية.

وتعود تفاصيل الملف إلى قرار إدارة هذه الوحدة الفل++احية التعاونية، القاضي بتوقيف حوالي 180 عامل وعاملة عن العمل دون استشارة مندوبي العمال بداعي أنهم /ن موسميين، فيما تم الإبقاء على المرسمين /ات وهم /ن قلة. وعزى هذا التوقيف التعسفي حسب إدارة التعاونية التي قضوا في خدمتها أزيد من 30 سنة، إلى الأزمة المالية والإنتاجية التي ضربت

هذه المحطة. هذا وعبر العمال /ات المعتمون عن عزمهم/ن مواصلة الصمود والنضال من أجل استعادة حقوقهم/ن المتمثلة أولا في الشغل، مطالبين الجهات المعنية (إدارة ودولة) بالتدخل لحمايتهم/ن من التشريد والبطالة، كما أكدوا من خلال البيان عن تحميل المسؤولية كاملة لإدارة التعاونية والسلطات المحلية والإقليمية، فيما ستؤول إليه أوضاعهم/ن.

فإذا كانت الدولة توفر الحماية والدعم للرأسمال من خلال ضخ الأموال والسماح "بمرونة الشغل"، فماذا هي فاعلة لحماية العمال والعاملات لتجنبيهم/ن قنامة المصير وهشاشة العيش والتشريد الذي يلحق بعائلات العاملات والعمال ؟

مكناس

عاملات وعمال سيكوميك:

نضال وصمود وتصدي وتضامن مستمر

قام وفد من القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي بمكناس بزيارة لمعتصم العاملات والعمال الذين يواصلون اعتصامهم/ن اليومي في معركة بطولية قل نظيرها ضد الباطرنا والسلطة والمسؤولين. فبعد الوقفة الاحتجاجية التي نفذوها يوم الخميس 6 أكتوبر أمام محكمة الاستئناف التجارية بفاس، بحضور ودعم النهج الديمقراطي العمالي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، حيث كانت ستعقد جلسة للبت في حكم الإفراج بين المالك القديم لعقار الشركة وبين المالك الجديد للشركة والتي اعتبرتها العاملات والعمال مناورة لقطع الطريق على معركتهم/ن النضالية التي استمرت لأزيد من سنة متواصلة الأطوار. وهي الوقفة التي جاءت تأكيدا من الطبقة العاملة هناك أن واقع (صعوبة التنفيذ) لازال قائما بفعل تواجدهم/ن اليومي بمقر

الشركة التي امضوا داخلها مددا متفاوتة تتراوح بين عشر وأربعون سنة من الاستغلال البدني والنفسي، ويواجهون الآن خطر التشريد والبطالة المفروضة والتنكر لكافة حقوقهم/ن المادية والاجتماعية المستحقة. ومن أجل هذا، ولإثبات الذات كفئة وطبقة صاحبة حق، واصلت عاملات وعمال شركة سيكوميك معركتهم/ن بالعودة، بعد وقفة فاس للاعتصام بمقر الشركة من أجل التصدي الحازم لمخططات التحالف الثلاثي (رأس مال-قضاء - سلطة) الذي انقلب على نتائج حوار ماي 2022 وتحوط إلى مسلسل تهديد ووعيد أمام صلابة العاملات والعمال الذين رفعوا شعار: الموت ولا المذلة، وإما نتصر أو نتنصره.

الدار البيضاء

في غياب بدائل،

المخزن يجمع ويشرد كادحي العربات المجرورة

شنت سلطات الدار البيضاء مدعومة بالقوات القمعية هجوما شرسا على فقراء وكادحي العربات المجرورة (الكرويات)، وذلك باستعمال القوة والبطش في إتلاف وتكسير عربات هؤلاء الفقراء الذين لم يجدوا بديلا إلا تشغيل ذواتهم بأنفسهم في

غياب اية حلول من طرف الدولة لتمكينهم من وسائل لقمة العيش. لكن انحياز السلطة للوبيات الجشع أملى عليها اختيار العنف والترهيب والقمع في مواجهة هذه الفئة الفقيرة من أبناء الشعب المقهور، التي اختارت تدبير رزقها باستعمال عربات إما لبيع الخضار والضواكه، أو جمع المتلاشيات من أمام المحلات أو نقل بعض البضائع للتجار الصغار الذين يواجهون هم الآخرون تكاليف غلاء النقل بسبب غلاء المحروقات. إنها هدية المخزن للفقراء الدار البيضاء بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على الفقر.



مؤشر الجوع يضع المغرب في المرتبة 47 عالميا

ما بين 1998 و 2002 إلى 2.6 في المائة ما بين 2017 و 2021، كما انتقل تقزم الأطفال أقل من 5 سنوات من 24.8 في المائة ما بين 1998 و 2002 إلى 15.1 في المائة ما بين 2017 و 2021، حيث عرف معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات انتقالا من 5.2 في المائة عام 2000 إلى 1.9 في المائة عام 2020. وحسب ذات المؤشر، فإن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية ارتفع إلى ما يصل إلى 828 مليون شخص عبر العالم، كما ارتفع عدد الأشخاص الذين يواجهون الجوع الحاد اعتبارا من عام 2020، حيث وصل إلى ما يقرب من 193 مليونا في عام 2021.

المائة ما بين 2013 و 2015، ليرتفع من جديد إلى 5.6 في المائة ما بين 2019 و 2021.



بينما سجلت المؤشرات الأخرى تراجعا، انتقل هزال الأطفال أقل من خمس سنوات من 4.1 في المائة

كشف مؤشر الجوع الصادر عن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، أن المملكة المغربية وصلت إلى قائمة البلدان ذات التهديد المنخفض بالجوع، حيث زادت نسبة المواطنين المغربية الذين يعانون من نقص التغذية، إلى المستويات نفسها التي كان يسجلها خلال سنوات 2000 و 2002.

وحسب مؤشر الجوع العالمي، فإن المغرب احتل الرتبة الـ 47 عالميا، إذ انتقل من معدل 15.8 في المائة عام 2000 إلى 12.4 في المائة عام 2007 و 9.6 عام 2014 ثم 9.2 في المائة السنة الحالية، مسجلا تغيرات بناقص 4.2 في المائة منذ عام 2014.

كما أظهر المصدر ذاته، أن نقص التغذية بالبلاد انتقل من 6.3 في المائة ما بين عامي 2000 و 2002 إلى 5.5 في المائة ما بين 2006 و 2008 و 4.1 في

بني تجيت

ساكنة دواوير تابعة لبني تجيت تحتج وتطالب بتوفير الماء والكهرباء

احتجاج الساكنة يأتي بعد تبخر جميع الوعود وانكشاف الوجه الحقيقي لمسؤولين فاشلين لا تهمهم مطالب الفقراء، لأنها لا

عقد من الزمن تطالب وتراسل وتحتج وتتلقي الوعود تلو الوعود أملا في وصول يوم تربط فيه منازلها بشبكتي الماء

خرج سكان عدد من الدواوير بجماعة بني تجيت، التابعة ترابيا لإقليم فكيك، في مسيرة احتجاجية للمطالبة



تدر عليهم أموالا. وطالب المصدر ذاته الجهات المسؤولة بالعمل على إيجاد حل عاجل لجميع الدواوير المتضررة من أجل تزويدها بالماء والكهرباء وإنهاء معاناة الساكنة جراء غياب هاتين الخدمتين.

الصالح للشرب والكهرباء، لكن دون جدوى. وتستمر معاناة الساكنة، مع جلب المياه من مناطق نائية والعيش في الظلام الدامس واضطرار الأبناء إلى المطالعة ومراجعة دروسهم على ضوء الشموع. وأبرز بنعزوزي أن

يربط منازلهم بالماء والكهرباء. واتجه المحتجون ورددوا شعارات مستنكرة لأوضاعهم، صوب مقر الجماعة سيرا على الأقدام لإيصال مطالبهم إلى الجهات المسؤولة. وقال عبد الصادق بنعزوزي، أحد المتضررين: ظلت الساكنة لأزيد من

نقابة FNE تطالب بالزيادة في الأجور وتدعو لتوحيد الجهود للتصدي للهجوم على المكتسبات والحريات

الوظيفة العمومية، وإيقاف المتابعات القضائية في حق بعضهم؛
5. يدين الهجوم الطبقي على الحريات النقابية بقطاع التعليم، وعدم احترام الحق في ممارسة الإضراب؛
6. يستنكر بشدة لجوء الدولة وحكومتها إلى الهجوم على الاستقرار النفسي والاجتماعي والوظيفي لنساء ورجال التعليم وعموم الموظفين والموظفات من خلال فرض جولة ثانية لتخريب نظام تقاعدهم،

7. يسجل غياب الإرادة السياسية لدى الوزارة لحل كل الملفات العالقة وجبر ضرر العديد من الفئات التي ما زالت تعاني الجيف والإقصاء، ويؤكد على ضرورة التسريع بحلحلة الملفات العالقة كمدخل أساسي لأي نهوض جدي بأوضاع الشغيلة التعليمية؛

8. يعلن تشبته بكافة النقاط الواردة ببيان التنسيق النقابي الخامس الصادر يوم 28 شتنبر 2022.

9. يدعو نساء ورجال التعليم إلى توحيد الجهود واستنهاض الهمم من أجل خوض الأشكال الاحتجاجية الضرورية لمقاومة الهجمات المنهجية على مختلف المكتسبات والحقوق والحريات.

2. يؤكد أن الأوضاع العامة ببلادنا والمتسمة بالتدهور جراء الهجوم المنهج على المكتسبات والحقوق والإمعان في تمرير المزيد من التشريعات الرجعية التراجعية والتكبيلية، وما يرافق ذلك من ارتفاع صاروخي لأسعار المواد الغذائية الأساسية والمواد الطاقية، وانسداد آفاق



الحوار القطاعي والاجتماعي، تستوجب تعبئة شاملة من أجل النضال الوحدوي لفرض المطالب العادلة والمشروعة، ببدل زرع الأوهام وخلق الانتظارية وسط عموم المأجورين، وعلى رأسهم نساء ورجال التعليم؛

3. يجدد مطالبته بالزيادة العامة في الأجور بما يتناسب مع الغلاء الفاحش للمعيشة؛

4. يرفض التوظيف الجهوي ويعتبره شكلا من أشكال تفكيك الوظيفة العمومية على أساس جهوي، ويطالب بالإدماج الفوري لجميع الأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد في

جددت الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي مطالبتها بالزيادة في الأجور، ويحل الملفات العالقة وجبر ضرر الفئات، وبالإدماج لجميع الأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد في الوظيفة العمومية مع رفض التوظيف الجهوي، وبإيقاف المتابعات القضائية وباحترام الحق النقابي وحق الإضراب... داعية نساء ورجال التعليم إلى توحيد الجهود واستنهاض الهمم...

وجاء في بيان صادر عقب اجتماع المكتب الوطني للجامعة يوم السبت 15 أكتوبر 2022 بمقرها المركزي بالرباط، أنه، وبعد مناقشته لجميع النقاط الواردة في جدول الأعمال، يعلن للرأي العام الوطني ما يلي:

1. يثمن النجاح الكبير الذي ميز محطة المؤتمر الوطني 12، وذلك بفضل التحضير الجيد له وتوضيحات مناضلات ومناضلي الـ FNE وتجسيد مبدأ الديمقراطية طيلة أشغاله، انطلاقا من مناقشة مشاريع أوراق المؤتمر والمصادقة عليها، إلى انتخاب الأجهزة التنظيمية من لجنة إدارية وطنية التي فاقت نسبة تجديد العضوية بها 84% ومكتب وطني بنسبة 62%؛

نقابة تطالب بالاستجابة لمطالب شغيلة

وتقنيي الصحة.
وأعلن المكتب الجامعي للنقابة المستقلة للممرضين وتقنيي الصحة بالمستشفى الجامعي محمد السادس بوجدة عن تسطير برنامج نضالي، استهل بوقفة احتجاجية مصحوبة بمسيرة نحو إدارة المركز، أمس

مستخدمي المركز الجامعي ابن سينا بالرباط وفي سياق متصل، استنكر البيان تثبيت نظام كاميرات المراقبة بقاعات عمل تقنيي المختبر المركزي الذي سيمكن من إظهار وتسجيل معطيات شخصية في انتهاك صارخ لخصوصية المرضات وتقنيي الصحة بهذه

جدد المكتب الجامعي للنقابة المستقلة للممرضين وتقنيي الصحة بالمستشفى الجامعي محمد السادس بوجدة، مطالبته إدارة المؤسسة بالاستجابة للمفهوم المطلوب وفتح باب حوار جاد ومسؤول في شأنه.

ويطالب الممرضون وتقنيو الصحة بالمستشفى المذكور بمراجعة طريقة احتساب التعويض عن الحراسة وصرفه بشكل دوري كل ثلاثة أشهر، والصراف الآتي للتعويضات عن الحراسة والمستحقات المتراكمة منذ سنوات، لاسيما تعويضات الحراسة الخاصة بمرضى مصلحة الإنعاش والتخدير الذين لم يتوصلوا بها منذ سنة 2018، وصراف التعويض عن المردودية بداية شهر يناير من كل سنة.

كما يطالبون، وفق بيان للمكتب النقابي بتفعيل الحركة الانتقالية الداخلية كل سنة، وتعزيز الموارد البشرية لتخفيف الضغط على كاهل الممرضين وتقنيي الصحة، والإفراج عن مقررات تعيينهم النهائي، وخلق لجنة بين المراكز الاستشفائية الجامعية لتسهيل المساطر الإدارية بالنسبة للراغبين في الانتقالات الخارجية والتبادلات.

وشدد المكتب النقابي ذاته، في بيانه، على ضرورة تثمين وتحفيز الممرضين وتقنيي الصحة ذوي مناصب المسؤولية، وإحداث مسار واضح لتسهيل عملية استفادتهم من كافة العلاجات والخدمات المقدمة من طرف المركز والتزود بالأدوية المتوفرة في الصيدلية المركزية، وإدماجهم بالصندوق المغربي للتقاعد (CMR) على غرار



المصلحة معبرا في الوقت ذاته عن الرفض الكلي لتثبيت نظام البوائتاج الذي يمثل ضربا مباشرا لكرامة الممرضين والخميس، من أجل الإسراع بتحقيق ملفه المطلوب.

تقرير حول ملف أراضي قبائل إيتوسي بإقليم اسا الزاك

استطاع أن يلف حوله كل المنتمين لهذه المنطقة في مختلف مناطق تواجدهم بالمغرب أو خارجه شعار نضاله وتحركه " أرض إيتوسي خط أحمر " ومن آليات اشتغاله:

- لجان الأرض
- تنسيقية الأطر
- أعراش القبيلة

واستطاعت هذه الآليات توحيد الجهود وجمع المعطيات وكشف الأهداف الخفية للدولة وراء هذا الاستحواذ على الأراضي بذريعة الاستثمار وكذا وقف عملية التحديد الإداري.

كما تمت مقاطعة كل أشكال الأنشطة الاحتفالية في إطار المهرجان السنوي الذي ينظم بمناسبة ذكرى المولد النبوي والذي تستغله السلطات المخزنية لتمرير عدة مواقف سياسية.

استطاع كذلك هذا الحراك عزل تجار الانتخابات أو ما يسمى المنتخبين سواء على مستوى المجالس الجماعية أو الإقليمية أو الجهوية وكذا البرلمانيين، لأنهم لا يتمتعون باستقلالية في اتخاذ القرارات إضافة إلى انغماسهم في الربح والفساد وظلوا يلعبون دور الإطفائي لكل تحرك.

وفي نفس الوقت تصاعدت أشكال الرفض والهجوم والانتقاد اللاذع للممثل للسلطة التنفيذية بالإقليم ممثلا في عامل الإقليم الذي أبان عن رغبته ومناوراته من أجل تمرير هذا المخطط.

حسن لعميمي

هذه الأراضي المعنية بالتحفيظ بغاية مواجهة ومنع تقنيي وأطر المحافظة العقارية من التحديد الإداري والجغرافي حيث لم تستطع هذه الإدارة القيام بتنفيذ الأمر.

في إطار متابعة بعض القضايا المتعلقة بالأرض بالمناطق الجنوبية حيث أقدمت الدولة ممثلة في إدارة الاملاك المخزنية على القيام بإجراءات التحفيظ العقاري لمساحات كبيرة من أراضي قبائل إيتوسي بإقليم اسا



في نفس الوقت شكل هذا الهجوم على أراضي السكان /القبيلة تحرك جميع مكونات وأعراش القبيلة للنضال والتحرك على عدة مستويات، وبذلك يتشكل حراك

الزك مما أدى إلى تحرك مكونات هذه القبيلة في أشكال احتجاجية متصاعدة ومستمرة متمردة على تكوين لجان الأرض والحراسة، والمرابطة في مناطق محددة من

قراءة في الوضع السياسي الراهن بالمغرب

يوسف احا

الخارجية والتي أصبحت يهيمن عليها التخبط وردود افعال مجانية تعمق في عزلة المخزن على المستوى الخارجي مما سيتطلب من المخزن المزيد من الارتقاء في احضان الصهيونية والامبريالية الامريكية لضمان كقوة ساسية كإبن بار لهما خاصة فيما ينسجم بمزيد من جمع الحشد حول ملف الصحراء.

كل هذا سيتضح مع العلاقة بالنظام الفرنسي ومايتبعها من حملات وحملات مضادة بين الطرفين بعد زيارة الرئيس الفرنسي للجزائر وتأكيد الاتحاد الاوروبي عبر ممثل سياسته الخارجية المنتهت بقرارات الامم المتحدة المتعلقة بملف الصحراء، وما يزيد الطين بلة هو الحملات المتواصلة للنظام المغربي ضد النظامين الجزائري تاريخيا والتونسي حاليا المرتبطة اساسا بالازمة الدبلوماسية بينهما بسبب استقبال الرئيس التونسي لزعيم جبهة البوليزاريو خلال اشغال القمة اليابانية الافريقية (تيكاد) وفي سياق التوتر بين هذين البلدين والمغرب يعتمد الاخير(المغرب) على تأشيرة تسعير الشوفينية والهجوم من لدن الكيان الصهيوني الراعي الاول لمصلحة النظام المغربي كعربون وامتياز بسبب التطبيع مع الصهيونية المجرمة.

امام كل هذا فمن غير المقبول ان تبقى القوى المناضلة الصادقة مكتوفة الايادي تعمل على تحليل الاوضاع دون ان تستند الى اي فعل يعطي اشارات قوية للدولة المخزنية بالامكانيات الهائلة التي يتميز بها الشعب المغربي للدفاع عن حقوقه ومكتسباته لما لا لانتزاع مطالب اخرى تشمل جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.....فادا كانت الجماهير الشعبية تواصل احتجاجاتها السلمية حول ملفات مختلفة واساسية كالتشغيل عبر نضالات الحالية للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطين بالمغرب والسكن والنضال ضد نزع الاراضي في مواجهة مافيا العقار والفلاحين الكبار، نضالات اليومية لسلايات والسلايين والنضالات البارزة والمتواصلة خلال شهر شتنبر واکتوبر 2022 تلك المتعلقة بندرة المياه والجفاف في فصح عجز الدولة عن سن سياسة مائية وطنية ومايترب عن المخططات الطبقية المعتمدة في مجال السقي حيث المتضرر الاول هم الفلاحين الصغار والفلاحين الفقراء بالاضافة الى ضعف صبيب ماء الشرب بالمدن الكبرى وفي مجموعة من المداشير اخرج بعضهم للاحتجاج وفضح الدولة والمافيات المتحكمة في ذلك.

هذا يتطلب من الجميع النهوض بفعل يكتف مبادئ النضال المستمر والواعي والمنظم في اطار هجوم وحدوي يشمل مطالب اساسية اجتماعية واقتصادية ذات بعد سياسي موجهة ضد المخزن لضمان انتزاع اكبر الحقوق المشروعة للمواطنين والمواطنات ورد الاعتبار للنضال الميداني في الشارع وفي احضان الشعب بدل نضال الانابة والمرافعة الذي لن يأتي بشيء الا العمل على تعطيل محرك قطار النضال الديمقراطي العام بالبلاد والمرتبط طبعا بالتحركات والهبات الجماهيرية هنا وهناك وتكتيف جهود كل من يهيمه الامر للخروج من وضعية الانتضارية والجمود والتشكيك في جدوى النضال الجماهيري الشعبي ونقض الغبار على الدات المناضلة لان التاريخ لن يسمح احد سواء البورجوازية المتسببة في هذه الاوضاع او حاملي مشروع المناهضين لها ولايحرکوا ساكنا.

العاملة وعموم الشغيلة بهدف توفير الشروط لتنزيل مشاريع طبقية لصالح الكتلة الطبقية السائدة اهمها نظام التقاعد ومحاولة الاجهاز على المكتسبات السابقة والنظام الاساسي في مجال التعليم القاضي بضرب مصلحة الاسرة التعليمية المرتبط بقانون الوظيفة العمومية وقانونين الخطيرين (الاضراب والنقابات) والتعديل لما تبقى من تراجع في مدونة الشغل كل هذا يحطنا امام امرين اولهما هو ان الطبقة المتوسطة وضعها سيصبح اكثر خطورة مما سيؤدي الى اتساع خريطة الطبقات الشعبية لتجد الطبقات(الطبقة العاملة، المتوسطة، الموظفين...) المتضررة



جاء هذه السياسات ينتظرها مصير مشترك ماسيدفعها لنضال مشترك عبر اليات ادواتها الداتية.

اما الامر الثاني ان كل الاطراف التي تعتبر نفسها وسيط بين الشعب والمخزن من احزاب سياسية ضعيفة بلغت الانتهازية المفرطة وجمعيات المجتمع المدني المترتبة على الربح والمصلحة الخاصة.....

ستفقد مكتانتها ويتقلص تأثيرها نحو اختفاءها ولن يتسنى لها دور الاطفاء مما سينتج مواجهة مباشرة ما بين الشعب المغربية وجميع الفئات الشعبية طبعا مستود بقواه المناضلة والمخزن المدعم من البورجوازية.

امام كل هذا فكل الامور تبرز مدى تشبهت المخزن بتسييد هيمنة الحكم الفردي عبر الاستمرار في تمرير اهم القوانين والقضايا الكبرى التي تهم السياسة العامة بالمغرب عبر المجلس الوزاري الذي كان من المنتظر عقده يوم الاربعاء المنصرم 12 اكتوبر والذي سيتم التداول فيه في مشروع قانون مالية سنة 2023 اد تم تأجيله بدون معرفة اسباب محددة، حيث تعد هذه المرة هي الثانية التي يتم فيها تأجيل مجلس وزاري في الحكومة الحالية بعدما تم تأجيله في وقت سابق بسبب التعديلات التي طالب بها رئيس الدولة لقانون المالية.

ومن زاوية اخرى والاكثر الاهمية المتعلقة سياسة المغرب

يمكن القول ان العنوان العريض للفترة الراهنة التي تمر منها البلاد تكتف ازمة عميقة على جميع المستويات فمن خلال ارتفاع نسبة التضخم 7.7% في يوليوز 2022 ليشمل هذا الارتفاع الشهور الاخيرة من هذه السنة مقابل نسبة نمو منخفضة لم تتجاوز 0.8% حسب بنك المغرب، اضافة الى تزايد المديونية وصلت 102,6 مليار دولار مما يجعل الدولة في محك حقيقي بين هذه الارقام من جهة والجفاف وازمة النظام الرأسمالي العالمي برمته من جهة اخرى.

ولايبعدو على ملامح الاجراءات المعتمدة للدولة على انها ستشكل حلول للخروج من الازمة فالبعكس انها تكرر مزيدا

من الفوارق الطبقية، ارتفاع الاسعار والارتفاع والارتفاع الصاروخي والمفاجيء للمحروقات خلال اليومين السابقين مع رفع سعر الفائدة الى 2% نظرا لهيمنة الرأسمال التبعية الاحتكاري المضارباتي المتحكم في القرار السياسي والاقتصادي يسوده منطق الارباح لصالحه وللرأسمال العالمي الجشع.

كل هذا سيلقي بظلاله على اوضاع الشعب المغربي المكتوي بنار لهيب موجات الغلاء الشاملة والمستمرة خاصة مع انتشار الفقر في صفوف الشعب المغربي بحوالي 25 مليون وتوسع رقعة البطالة ب11.2% حسب المندوبية السامية للتخطيط بسبب الطرد الجماعي والفردي للعمال، ضف الى ذلك انخفاض الاجور وضرب الخدمات العمومية الشيء الذي سيترب عنه تراجع المغرب في ترتيب التنمية البشرية الى المرتبة 123 عالميا من مجموع 191 دولة رغم الشعارات المرفوعة لدى الدولة.

ان الدخول الاجتماعي لهذه السنة اتسم بالاحتقان والتوتر لاسباب تم ذكرها سابقا ولعل ابرزها هو انفضاح حقيقة الحكومة في الجولة الثانية من الحوار الذي لم يأتي بجديد يذكر ما يؤكد هذا هو ان الباب مسدود فيما يخص الحوار الاجتماعي القطاعي في القطاعات الحيوية وتعتبره على المستوى المركزي نظرا لضعف المركزيات النقابية وقبولها بالحدود الادنى وزرع الاوهام والانتظارية وسط الطبقة

البرلمان المغربي : سلطة تشريعية شكلية لديمقراطية الواجهة

عرف الأسبوع الماضي افتتاح دورة برلمانية جديدة ليستمر تأييد المشهد الديمقراطي المخزني الشكلي . وإبراز تجليات هذا الدور المخصص للمؤسسة البرلمانية سواء من الناحية الدستورية أو في الممارسة السياسية للبرلمان بمؤسسته ، مجلس النواب ومجلس المستشارين ، يتناول ملف الجريدة موضوع البرلمان وحقيقة السلطة التشريعية في المغرب ، من خلال ثلاثة محاور، أولها، يستفيض في توضيح صلاحيات هذا البرلمان كما هي محددة في الدستور ليخلص إلى حقيقة الممارسة التشريعية العجيبة في الدستور، والمتمثلة في كون الصلاحيات مؤطرة إن لم نقل مقيدة بالثوابت الظاهر منها والباطن وبسيادة أعراف المخزن. أما ثانيها فهو متابعة لممارسة السياسة للبرلمان المغربي، حيث يبحث في حقيقة الممارسة التشريعية للبرلمان المغربي ومدى تطابقها مع قواعد الديمقراطية الحقيقية. ويعرض المحور الثالث قراءة في تجربة قوى اليسار المناضل المنخرطة في الانتخابات بذريعة إصلاح النظام من الداخل لاستخلاص خلاصات موضوعية لحصيلتها في تحقيق هذا الهدف. وفي محور رابع نعرض للإطار السياسي والفكري العام لديمقراطية الإنابة التي تبين عالميا انها ديمقراطية الطبقة البورجوازية التي تحاول بواسطتها إدامة التسلط والاستغلال الطبقي .

حول صلاحيات البرلمان في الدستور المغربي

ع. السلام الباهي

حيث تم التنصيص عليها في الفصل 60 نفسه، الذي تحدث على تكوين البرلمان، وأسند لها المشاركة في وظيفتي التشريع والمراقبة.

5/ وفي إطار ممارسة السلطة التشريعية، نص الفصل 70 من الدستور على ثلاث سلطات للبرلمان :

= التصويت على القوانين؛

= مراقبة عمل الحكومة؛

= تقييم السياسات العمومية.

6/ ولكن نفس الفصل أباح للقانون أن يأذن للحكومة أن تتخذ في ظرف من الزمن محدود، ولغاية معينة، بمقتضى مراسيم تدابير يختص القانون عادة باتخاذها، ويجري العمل بهذه المراسيم بمجرد نشرها. وهو ما استغلته الحكومات المتعاقبة لتقوية السلطة التنفيذية، كما هو الحال في فترة انتشار فيروس كوفيد 19. مما يطرح التساؤل هل أصبح التشريع فعلا اختصاصا حصريا للبرلمان، خاصة أن الفصل 78 نص على أنه لرئيس الحكومة ولأعضاء البرلمان على السواء حق التقدم باقتراح القوانين.

7/ لقد وسع دستور 2011 مجال القانون، مقارنة مع الدساتير السابقة. وتشير الأبحاث إلى أن القانون أصبح يشمل أكثر من 60 مجالا بعد أن كان في دستور 1996 في حدود 30 مجالا. لكن التشريع أصبح مشتركا بين الغرفتين، وأصبح من صلاحيات البرلمان أن يتقدم بمقترحات القوانين وأن يناقش مشاريع القوانين ويصوت عليها، وكذا القوانين التنظيمية، وقانون المالية، والقوانين الإطار، والقوانين الدستورية والاتفاقيات.

8/ نص دستور 2011 على آليات لمراقبة عمل الحكومة. منها اللجان الدائمة، ولجان تقصي الحقائق، المنصوص عليها في الفصل 67 من الدستور. ونشر محضر مناقشات الجلسات العامة برمته في الجريدة الرسمية للبرلمان حسب الفصل 68. وحق التعديل والتصويت النهائي على النصوص القانونية حسب الفصل 84 .

9/ ثم هناك صلاحيات رقابية أخرى تم التنصيص عليها في الباب السادس المتعلق بالعلاقات بين السلط. من جهة العلاقة بين الملك والسلطة التشريعية، ومن جهة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، خاصة طرح الاسئلة الكتابية والشفوية حسب الفصل 100 من الدستور وطرح ملتصق الرقابة حسب الفصل 105 من الدستور.

لكن تبقى مجمل هذه الصلاحيات والسلط مؤطرة بما ترسخ من الثوابت المنصوص وغير المنصوص عليها؛ كما ترسخت في الممارسة بما جرى به العمل وبالمناطق المخزني السائد في الدولة والإدارة.

العنصرية والفاشية والنازية الجديدة، وذلك من خلال فرض التاشيرات وبيع الجنسيات وممارسات النازيين الجدد والشعوبيين المتعصبين.

لم يخرج المغرب كبلد تبعي للإمبريالية عن هذا الإطار المحدد للديموقراطية البرجوازية، وظل طموح النظام السائد هو إقامة ديموقراطية بخصوصيات تتعايش مع النظام المخزني. وفي الواقع سخر التحالف الطبقي السائد أجهزة الدولة والإدارة لإقامة ديموقراطية شكلية وهجينة ناصبت العداء لكل ما هو تقدمي ودخلت في صراع مستحکم مع القوى المعارضة والمستقلة.

فقد ظلت كل الدساتير ممنوحة، وظلت المؤسسات محكومة بالطابع المخزني الذي يشد النظام إلى الخلف، ولم يخرج دستور 2011 على هذه القاعدة، خاصة فيما يخص الممارسة وتنزيل المقتضيات؛ وذلك رغم ما حفل به التصدير من تنصيص على مجموعة من الالتزامات التي منها حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والطابع الكوني للحقوق وعدم قابليتها للتجزئ، ومكافحة كل أشكال التمييز، وجعل الاتفاقيات الدولية كما صادق عليها المغرب تسمو فور نشرها على التشريعات الوطنية. وما جاء في الباب الثاني في ما يتعلق بالحريات والحقوق الأساسية، وكذلك رغم كون دستور 2011 جاء في ظرفية متميزة محليا ودوليا، حيث اتمت بظهور حركة 20 فبراير، وما حملته من مطالب وشعارات، وبضغط الشارع الذي أصبح هو المجال الرئيسي للتعبير على مطامح الشباب وغيرهم.

ما هي إذن صلاحيات البرلمان في دستور 2011 ؟

1/ تبدو ممارسة السيادة على أنها لمثلي الأمة كما نص عليها الفصل 2. ففي إطار الأحكام العامة التي وردت في الباب الأول من الدستور، نص الفصل 2 على أن السيادة هي للأمة، وهي تمارسها مباشرة بالاستفتاء. كما تمارسها بصفة غير مباشرة بواسطة ممثلها، مما يوحي بنوع من الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة.

لكن الملاحظ هو أن الدستور أحال على مفهوم الأمة، بما له من حمولة ترتبط بالثقافة الدينية الإسلامية، وغالبا ما يعني الجماعة التي لها نفس الإمام، أو التي لها نفس الجهة التي تؤم إليها.

2/ وبالإضافة إلى مفهوم السيادة، تطرق الباب الرابع من دستور 2011 إلى السلطة التشريعية، فتناول تنظيم البرلمان ابتداء من الفصل 60، وسلطات البرلمان ابتداء من الفصل 70، وممارسة السلطة التشريعية ابتداء من الفصل 78.

3/ حسب الفصل 60 يتكون البرلمان من مجلسين: مجلس النواب ومجلس المستشارين. ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة. وحقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه.

4/ وأضحت المعارضة تشكل مكونا أساسيا في المجلسين،

صلاحيات البرلمان في الدستور المغربي تطرح عدة تساؤلات وإشكالات، منها ما له علاقة بطبيعة النظام السياسي وتطوره، ومدى قابليته لإقامة حياة برلمانية حقيقية، ومنها ما يرجع إلى محاولات تنظيم الحياة السياسية، التي ظلت تراود العديد من المغاربة، وتم التعبير عنها بشكل مبكر في تجربة دستور 1908.

لقد انفلت المغرب من قبضة الأتراك العثمانيين، ولكنه واجه المستعمرين الفرنسيين والإسبان وهو منقسم على نفسه، ونظامه السياسي في حالة عياء وضعف؛ مما أدى إلى معاناة مزدوجة مع الاحتلال والتبعية الرأسمالية، ومع القيم الغربية السائدة لدى المستعمر، التي تتحدى البلد على كل المستويات، وتتعايش في تناقض وشد وجذب مع مكوناته حسب الظروفيات.

لقد بدا واضحا أن البورجوازية الرأسمالية الصاعدة بعد الحربين العالميتين، سعت إلى تعميم نظامها في الحكم، وما اصطلح عليه بالديموقراطية. وهو يختلف عن الديمقراطية المباشرة التي حاولت أثينا اليونانية إقامتها. فقامت الديمقراطية غير مباشرة على تحويل حق التصويت على القوانين والتشريعات لأشخاص ينتخبون بالاقتراع العام، وهدفها هو إيجاد ممثلين ينوبون عن الشعب ويتحدثون باسمه، فتبلورت المؤسسات البرلمانية التي أصبحت تشكل العمود الفقري للديموقراطيات البرجوازية الحديثة، وجعلت منها الرأسمالية الإمبريالية نموذجا ونظاما دوليا، بل ومعيارا سياسيا وقانونيا تعطي به الأمثلة وتعاقب على أساسه الدول، وأصبح الرأي العام السائد عالميا وأذرع الإعلامية، لا يلج على نبد الاستبداد والتخلف ومحاصرتها، بقدر ما يطالب الأنظمة التبعية بالتلاؤم مع مصالح الدول الرأسمالية.

وفي الممارسة الملموسة، فإن التطور المتكافئ للرأسمالية، واتساع نطاق تناقضاتها وأزماتها، كشف على الوجه الآخر للديموقراطية البرجوازية، وظهرت أشكال جديدة من التمييز والاضطهاد تمارس على الشعوب المضطهدة والأصلية وذات الحضارات المختلفة. كل ذلك يزيد من انكشاف الطبيعة الطبقيّة للديموقراطية البرجوازية، وتبرز حقيقتها العينية والملموسة، من خلال أشكال التمييز وانعدام المساواة، خاصة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وتزداد حدة التناقضات كلما تفجرت الأوضاع هنا وهناك، حيث غالبا ما تتحول الديمقراطية إلى واجهة ونظام رأسمالي تبعي يستجدي المساعدات من المراكز الإمبريالية والمؤسسات المالية والنقدية.

وإزاء ديموقراطيات الواجهة والتخلف في البلدان التبعية، تخلت البرجوازية عن شعاراتها التقليدية، مثل شعار " دعه يمر دعه يعمل ". وأصبحت تمارس أشكالا جديدة من

تقييم حصيلة قوى الإصلاح المغربية من داخل مؤسسات النظام

محمد شويبا

حيث وجه علي زنيبر وهو واحد التجار الذي زار المشرق العربي وتأثر بالإصلاح الدستوري العثماني وجه رسالة الى السلطان يطالبه بدستور سنة 1904 على غرار دستور العثمانيين .. كما ان المتحلقين حول صحيفة لسان المغرب بطنجة طالبت واقترحت سنة 1908 دستورا مستوحى من الدستور العريفي الانجليزي فاتهمهم المخزن بالكفر والخيانة كما كانت هناك مطالب اصلاح التعليم لتقوية البلاد في وجه التدخل الاستعماري.

* الحركة الإصلاحية في ظل الحماية : شكلت الحركة الوطنية خلال ثلاثينيات القرن الماضي (كتلة العمل الوطني 1934) بديلا سياسيا للمقاومة المسلحة المغربية خصوصا انها جاءت بعد نجاح تحالف المخزن والجيش الفرنسي في سياسة التهذنة ..

ومما يعبر عن التوجه الاصلاحى للحركة الوطنية هو اعتبار وثيقة الحماية مارس 1912 برنامجا إصلاحيا وليس معاهدة استعمارية حيث طالب بتفعيلها ومعنى هذا مطالب من اجل ادماج النخبة الوطنية في النظام الاستعماري ... ستقدم النخبة الوطنية آنذاك نفسها لخدمة المخزن الشريفى وحماته الاستعماريين وهذا ما كان يخطط له الجنرال ليوطي قبل تقاعده 1925 اي كان يريد خلق نخبة دون الشعور الوطني واي نزوع جمهوري يستلهم تجربة محمد بن عبد الكريم الخطابي .. وسيتوضح اكثر الخط الاصلاحى للحركة الوطنية ما بعد الحرب العالمية الثانية وبالخصوص في وثيقة 11 يناير 1944 وهي عريضة تتضمن مطلبين اساسيين اتفاق سياسي من اجل استقلال جزئي بمساعدة فرنسا مقابل ضمان مصالحها وانشاء نظام ملكي شوري على غرار ممالك المشرق العربي يعني معاهدة سايس - بيكو - رومانوف السرية 1916 ،التي فضحها لينين .حصل هذا في الوقت الذي شهد فيه العالم مدا تحريرا واسعا ومن هذه المرحلة تشكلت كل اعطاب قوى الإصلاح من الاحزاب الوطنية والتي لازمتها الى اليوم ...

* قوى الإصلاح في ظل الاستقلال الشكلي :

انقلب عبد الرحيم بوعبيد على خطة لجنة القاهرة برئاسة محمد بن عبد الكريم الخطابي لتحرير شمال افريقيا والتحق بالمفاوضات في اكس-لي-بان سنة 1955 والتي جمعت ثلاثة اطراف قوية وهي فرنسا وممثلي القاعدة الاجتماعية للمخزن بعد عفو محمد الخامس على الباشا الكلاوي ثم الخط البراغماتي من الحركة الوطنية بقيادة عبد الرحيم بوعبيد ومعنى هذا ان الحركة الوطنية لم تكن حركة تحررية وانما كانت فصيلا سياسيا يمثل نخبة من الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة والبورجوازية الوطنية والاسر التقليدية تبث لها عن مكانة ما ومصالح معينة في نظام الاستعمار الجديد ولم تشكل يوما خطا تحريريا وهذا ما سيظهر خصوصا بعد الانقلاب على البرنامج الوطني لحكومة عبد الله ابراهيم وقمع انتفاضة الريف الاولى وانتفاضة 23 مارس 1965 وتصفية الجناح التقدمي الذي قدم نقدا ذاتيا في المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني القوات الشعبية ،بعد تحجيم عبد الله ابراهيم والنقابة وتصفية جيش التحرير في ايكوفيان وقتل قائده عباس المساعدي واختطاف واغتيال المهدي بن بركة وبعده اعدام عمر دهبون ورفاقه وعمر بن جلون، ثم الدخول في المسلسل الانتخابي سنة 1975 بعد انقلابين فاشلين وتشكل اجماع ثاني حول المخزن

2 - في تقييم محاولات الإصلاح من داخل المؤسسات ومخزنة الاحزاب الاصلاحية :

أ - في حسم السلطة وفرض الحكم الفردي المطلق عبر

السياسية والدبلوماسية والتجارية والاقتصادية ثم الانتفاضات الداخلية للساكنة ضد النظام الجباني الجائر وضد عجز المخزن عن مواجهة التغلغل الراسمالي في بلادنا...

أمام هذا الوضع وتأثيرات البيقظة العربية بالمشرق ظهرت مطالب اصلاحية من داخل المخزن وايضا من القوى الاستعمارية وكذلك من النخبة التقليدية.

- **الاصلاحات المخزنية** : للحفاظ على وجوده أدرك المخزن حاجته الى القيام بإصلاحات والتي بدأت خلال النصف الثاني من القرن 19 مع محمد الرابع والذي اجري اول اصلاح إداري تحت اشراف البريطاني جوندريموندهاي الذي اعد تقريرا مفصلا للحكومة البريطانية عن الوضع المغربي خصوصا في المدن الواقعة على المحيط الأطلنطي والتي كانت تهم القوى الاستعمارية آنذاك بريطانيا سيدة البحار،واقفى البريطانيون على السلطان إصلاحا إداريا يستهدف ضبط القبائل التي تهدد التجارة على السواحل



،وكان جوهر الإصلاح أمنيا بالدرجة الاولى حيث تحول شيوخ مقدمي القبائل من تمثيل السكان امام المخزن الى موظفين لدى هذا الاخير ومثل ذلك بداية للنظام الاستبدادي القايدي ويتكون من القائد والشيخ والمقدم والذي لازال قائما الى اليوم .وفي عهد الحسن الاول استمرت الاصلاحات المخزنية ودائما بتأثير من القوى الاستعمارية ،وهذه المرة من طرف فرنسا واسبانيا وايطاليا وانجلترا وغيرها، وقد توسعت لتشمل اصلاح الجيش والحكومة والتعليم والجبائيات والمالية وسك النقود والتتقيب عن المعادن ، مايعني توسيع المصالح الرأسمالية على حساب الاقتصاد التقليدي.

- تأثير القوى الاستعمارية على الإصلاحات: كانت القوى الاستعمارية غير بعيدة عن الإصلاحات المخزنية وقد عقدت عدة مؤتمرات منها مؤتمر مدريد 1880 ومؤتمر برلين 1884 ،واخطرها مؤتمر الخزيرات 1906 الذي سينهي استقلال المغرب وتقسيمه الى ثلاثة مناطق نفوذ استعمارية المنطقة الدولية بطنجة ثم منطقة النفوذ الاسباني ومنطقة النفوذ الفرنسي بعد ان كانت اصلاحات الحسن الاول قد هيأت البلد للاحتلال الاجنبي.

- مطالب النخبة التقليدية : عارضت النخبة المغربية التدخل الاستعماري وتوسع المصالح الراسمالية والنفوذ السياسي والدبلوماسي وقاومت تشكل طبقة البورجوازية الوسيطة ووكلاء الاستعمار ممن استطاعوا الاغتناء عبر التعاون والعلاقات التجارية والامتيازات مع القوى الرأسمالية والاستعمارية آنذاك وتكونت هذه الطبقة من الاسر المحمية والوكلاء والسماسة والكتاب والترجمات وممثلي المخزن في الإدارة والجمارك والمراسي والمناطق والجيش .. ومن اهم مطالب النخبة المغربية التقليدية التي تنتمي الى المدن الداخلية اساسا مطلب اقرار دستور

انتهت الحركة الاصلاحية المغربية بعد قرن ونصف من محاولات إصلاح نظام المخزن الى الافلاس السياسي والمجتمعي سواء من خارج النظام او من داخل مؤسساته الصورية ..

اسقطت حكومة وبرلمان التناوب المخزني اواخر القرن العشرين وبداية الالفية الثالثة آخر اوراق التوت عن الاتجاه الاصلاحى للنخبة المغربية وكشفت عن مأزقه وتناقضاته الداخلية والخارجية تجاه طموحات الشعب المغربي في التحرر والديمقراطية .. ونشهد اليوم الاندماج الكلي للاصلاحية المغربية بنظام المخزن ...

في هذه الورقة سنحاول تقييم رهانات الحركة الاصلاحية المغربية التي تشتغل من داخل النظام ومؤسساته وتحديدا مؤسسة البرلمان ثم الحكومة بعد الاستقلال الشكلي من خلال المحورين التاليين :

1 - في تحديد مفهوم قوى الإصلاح المغربية ومساراتها التاريخية الطويلة :

2 - في تقييم محاولات الإصلاح من داخل المؤسسات ومخزنة الاحزاب الاصلاحية :

1 - في تحديد مفهوم قوى الإصلاح المغربية ومساراتها التاريخية الطويلة :

أ- في تحديد المفهوم :

يتبادر الى أذهاننا منذ البداية ان المقصود بالحركة الاصلاحية المغربية او قوى الإصلاح في المغرب المقصود بها كل تلك القوى السياسية والحزبية والفكرية التي تبلورت خلال المراحل اللاحقة للاستقلال الشكلي، وهو مفهوم ظهر في الادبيات السياسية والفكرية للحركة الماركسية اللينينية المغربية والتي تعرفها على اساس انها القوى السياسية والحزبية والنقابية والجمعوية وايضا الاتجاهات الفكرية التي كانت سائدة آنذاك العروبية والاسلاموية وبعض المنابر الاعلامية المثقفين للبراليين والديمقراطيين أمثال الجابري والعروي والجبالي والخطيبي وطه عبدالرحمان وغيرهم والذين يقبلون بشرعية النظام المخزني التبعية الذي جاء عن طريق تسوية اكس-لي-بان ويقدمون انفسهم على أنهم يحملون مشروعا وطنيا للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي من داخل المؤسسات التي كان الملك الراحل اعدامها بحل برلمان 1963 واعلان حالة الاستثناء 1965

إذن قوى الإصلاح المعنية هنا بالتحليل والتقييم هي بالتحديد الاحزاب المنحدرة من الحركة الوطنية ومنها حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية وبعض الاتجاهات والشخصيات اليمينية في اليسار السبعيني خصوصا الخط الديمقراطي في منظمة 23 مارس والذي سيؤسس لاحقا منظمة العمل الديمقراطي الشعبي وما تناسل عنها من اتجاهات ديمقراطية بعد دستور 1996.. لكن لكي نفهم جيدا ونقيم موضوعيا مسارات الاتجاهات الاصلاحية في بلادنا وجب النظر الى هذه الاتجاهات من زاوية اوسع لمعرفة اسباب إخفاقها وافلاسها السياسي والأخلاقي وعدم إدراكها استحالة اصلاح المخزن ... وهي زاوية مساراتها التاريخية.

ب- مسارات تطور الحركة الإصلاحية المغربية :

* مسار انبثاق الوعي الاصلاحى المغربى ما قبل الحماية :

خلال الربع الاخير من القرن 19م كان المخزن قد استنفد نفسه كلية خصوصا بعد هزائمه العسكرية في إسلي امام فرنسا 1844 و في تطوان امام اسبانيا وتزايد الضغوط

من خلال التجربة والممارسة السياسية أية مهام وأي ادوار قام بها البرلمان المغربي؟

محمد صادقو

ان الدور الأساسي للبرلمان هو التصويت و المصادقة على مشاريع القوانين. التي تتقدم بها الحكومة في حين يبقى جانب مقترحات القوانين المقدمة من طرف أعضاء البرلمان. او لجانه جد ضعيفة ولا تشكل سوى نسبة تقل عشرة في المائة من القوانين التي تصدر عن البرلمان.

كما انه لم يسبق ان صدر عن البرلمان أي مقترح بتعديل فصول الدستور او اي عضو عام رغم ان ذلك يدخل في مجال اختصاصاته.

2 - تقييم السياسات العمومية ومراقبة عمل الحكومة

ان دور البرلمان هو المصادقة على مشاريع قوانين المالية التي تتقدم بها الحكومة دون حتى مناقشة جزء من الميزانية المخصصة للدفاع وللملك. والتي يتم دائما التصويت عليهما بالإجماع، كما ان الجلسات المخصصة للأسئلة الشفوية يطغى عليها الطابع الاستعراضي.

كما ان نتائج اغلب لجان التنقيص التي تم تشكيلها من طرف البرلمان رغم محدوديتها لم يتم إحالتها على القضاء وهو ما يكرس مبدأ الإفلات من العقاب.

ورغم ان ملتسم الرقابة يعتبر اهم آلية لمراقبة عمل الحكومة من الناحية السياسية فان التجربة البرلمانية في المغرب لم تشهد سوى تقديم ملتسمين لمراقبة الأول سنة 1964 والثاني سنة 1990 ولم يؤدي اي ملتسم منهما الى إسقاط الحكومة نظرا لما تعرفه هذه الآلية من قيود دستورية.

- مبادئ وقواعد المنظومة الصحية.
- نظام الوسائط السمعية والبصرية والصحافة بمختلف أشكالها.
- العضو العام .
- الجنسية ووضعية الأجانب .
- تحديد الجرائم والعقوبات الجارية عليها.
- التنظيم القضائي للمملكة واحداث أصناف جديدة من المحاكم .
- المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية.
- نظام السجون... الخ.

- كما يختص البرلمان بإصدار قانون المالية والتصويت عليه، وفي المجال المرتبط بتقييم السياسات العمومية ومراقبة عمل الحكومة. يقوم البرلمان بالتصويت على قانون المالية كما تعرض الحكومة على البرلمان سنويا قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية. ويحضر الوزراء جلسات الأسئلة الشفوية، ومن صلاحيته تشكيل اللجان التنقيص، بمبادرة من الملك او بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب او ثلث أعضاء مجلس المستشارين. كما يحق له التقدم بملتسم الرقابة ضد الحكومة.

إلا أن التجربة والممارسة السياسية لجانلات اشتغال البرلمان تؤكد مايلي :

1 - في المجال التشريعي

منذ دستور 1996 أصبح البرلمان المغربي يتشكل من مجلسين مجلس النواب ومجلس المستشارين، عوض ما كان عليه الأمر في دساتير 1970 - 1972 و 1992، حيث كان البرلمان يتكون من مجلس واحد، وهو الشكل أي نظام المجلسين الذي تم التنصيص عليه في أول دستور ممنوح للمغرب تم إقراره سنة 1962 ويعقد البرلمان حسب دستور 2011 جلساته، أثناء دورتين في السنة تبتدئ الدورة الأولى يوم الجمعة الثانية من شهر أكتوبر وتفتتح الدورة الثانية يوم الجمعة الثانية من شهر ابريل (الفصل 65 من الدستور) ويمكن جمع البرلمان في دورة استثنائية إما بمرسوم او بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب أو بأغلبية أعضاء مجلس المستشارين. ويحضر الوزراء جلسات كل المجلسين واجتماعات اللجان وتحدد ادوار ومهام البرلمان حسب الفصل 70 من الدستور في ممارسة السلطة التشريعية ومراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية.

وتحدد مهام البرلمان في الجانب التشريعي في التصويت على مشاريع القوانين التي تتقدم بها الحكومة، ومقترحات القوانين المقدمة من طرف أعضاء البرلمان ولجانه، بحيث يختص البرلمان في التشريع وفي العديد من المجالات نذكر منها:

- الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في تصدير الدستور وفي الفصول الأخرى منه .
- نظام الأسرة والحالة المدنية .

تتمة مقال تقييم حصيلة قوى الإصلاح المغربية من داخل مؤسسات النظام

الاصلاحية المغربية عبر مسارها الطويل
يلخص المهدي بن بركة في نقده الذاتي المتضمن في التقرير السياسي المقدم اثناء انعقاد المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة 1962

+ **عدم الوضوح الأيديولوجي** : ويعني بها الشوفينية والنزعة الوطنية والقومية اي عدم الارتباط بحركات التحرر العالمي واليسار العالمي والافريقي والتبعية للقوميين العرب بقيادة البرجوازية الصغيرة الانقلابية

+ القبول بانصاف الحلول في اشارة الى توافقات ومخرجات اكس-لي-بان سواء مع القوى الاستعمارية او مع المخزن وتحالفه الطبقي ..

+ **الكواليس على الجماهير** : في اشارة الى التفاوض وراء ظهر جيش التحرير في معركة الاستقلال والتآمر الضمني عليه ثم التعاطي مع ارساء الاستبداد والتبعية بمعزل عن الجماهير ...

وقد أعطتنا هذه الأخطاء القاتلة لقوى الاصلاح المغربية:
- عدم القدرة على مواجهة اغتصاب السلطة التأسيسية - دساتير ممنوحة تشرعن الاستبداد والفساد والريع - مؤسسات صورية تغطي على سلب سلطة الشعب وارادته وحقه في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي

- نظام تبعية لفائدة قوى الرأسمال العالمي ووكلائه المحليين لا سيادة له على قراره السياسي والامني والاقتصادي وأمنه الطاقى والغذائي ..

- مشهدا حزبيا انقساميا غير مستقل عبارة عن وكالات لخدمة التحالف الطبقي السائد
هذه بعض تجليات الافلاس السياسي والاخلاقي لقوى الاصلاح اليوم ...

كما تمكن المخزن من فرض اول دستور ممنوح سنة 1962 ركز فيه السلطة في يد الملك من خلال الفصلين 19 و 20 اي امانة المؤمنين وتعني الولاية العامة على كل السلط ثم رئاسة الدولة

وتعتبر انتخابات 1963 اول وآخر انتخابات غير مزورة نسبيا كانت بها معارضة قوية ومنظمة من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وبعد تشكيل حزب مخزني عتيد الفديك من زعمائه اوفقيير ورزا اكديرة وادريس السلاوي واحرضان والخطيب .. تم حل البرلمان الذي لم يعمر طويلا وبعد انتفاضة 23 مارس اعلن الملك حالة الاستثناء سنة 1965 وانفرد بكل السلطة وعدل الدستور مرتين 1970 و 1972 وفي ظل الاستثناء بدأت سنوات الرصاص حيث تمت تصفية الجناح التقدمي للحركة الاتحادية والحركة الماركسية اللينينية بالاعتقالات والاعتقالات والسجون السرية والرهبة والمنايا ومراكز التعذيب ..

وعلى إثر كل هذا استدخل قوى الاصلاح في ما سمته بالهامش الديمقراطي وهو مسلسل انتخابي حول احزاب الحركة الوطنية التي راهنت على اصلاح المخزن الى معارضة برلمانية لاعطاء واجهة ديمقراطية للخارج تلمع الاستبداد المخزني وبعد تزكية الدستور الممنوح سنة 1996 استدخل في حكومة التناوب المخزني الى ان استحوذت الى فصائل داخل الحزب المخزني الكبير تتنافس على من يقدم افضل خدمة للمخزن ...

ب- ابرز اسباب فشل محاولات اصلاح المخزن والتي انتهت بالإفلاس السياسي لقوى الاصلاح المغربية

"قد تاتي الحركة الاصلاحية ببعض المكاسب المرحلية لفائدة الجماهير التي هي في حاجة اليها لكنها اذا طالت تنتهي بتحويلها الى خط انتهازي " هذه خلاصة ل فلادمير لينين وهي خلاصة تنطبق على واقع حال الحركة

أدوات الدستور الممنوح والآليات المؤسساتية الصورية: بعد توقيع واعلان الاستقلال الشكلي سنة 1956 شكل محمد الخامس اول حكومة ائتلافية ضمت في صفوفها غالبيتها من انصار الملكية وفرنسا مكونة من ممثلي الاقطاع المتخلف والنخبة المخزنية ممن اشتغلوا في الادارة والجيش الاستعماريين منهم امبارك البكاي الهبيل ضابط سابق في الجيش الفرنسي وباشا على صفرو ثم ضباط اخرين امثال احرضان واوفقيير الى جانب بعض اعضاء حزب الاستقلال .. ورغم إصدار العهد الملكي سنة 1957 الذي وعد فيه محمد الخامس بمجلس تأسيسي لوضع دستور وانشاء مؤسسات ديمقراطية منها المجلس الاستشاري الذي ترأسه المهدي بن بركة. فقد ركز النظام التبعية قيد التشكل على بناء مؤسساته الامنية اولا منها الامن الوطني والقوات المسلحة الملكية سنة 1956 وشكل نواتها الاولى فصيل من جيش التحرير انشأه لدكتور الخطيب ابوه جزائري اشتغل ترجمانا بين الحماية وجهاز المخزن بتعاون مع المخابرات الفرنسية لم يطلق رصاصة واحدة وشارك الى جانب الطيران الفرنسي والإسباني ما يسمى بعملية ايكوفيان في سحق جيش التحرير الذي انتقل الى الجنوب ليوصل المقاومة ورفض مخرجات اكس-لي-بان .

كما شرع المخزن في القضاء على حزب الاستقلال في البوادي والتي كانت اكثر تسييسا ومقاومة، وانشأ حزب الحركة الشعبية بزعمامة الذراع اليميني والطولى للمخزن الدكتور الخطيب واحرضان استنادا الى النزعة الامازيغية.. كما سحق اوفقيير وولي العهد انذاك انتفاضة الريف الاولى 1958 ..

كما انقلب التحالف الطبقي ونظامه المخزني والتبعية على برنامج الحكومة الوطنية لعبد الله ابراهيم وافرغه من محتواه الوطني والديمقراطي لفائدة ارساء التبعية لمصالح الرأسمال الفرنسي ووكلائه المحليين ..

الديمقراطية المخزنية واجهة للاستبداد والفساد

ع. الراجحي

في السبعينات والثمانينات كان يمارس فيه التقتيل والاعتقالات والتعذيب والنفي في حق مناضلي ومناضلات الحركة الماركسية اللينينية المغربية، ويرتكب المجازر في حق الجماهير الشعبية المنتفضة في وجه سياسته الطبقية التفسيرية كما حدث في يونيو 1981 بالبيضاء و1984 بالشمال ومراكش و1990 بفاس وطنجة وغيرها، وينفذ املاءات المؤسسات المالية الامبريالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي عبر "برنامج التقويم الهيكلي" وغيرها كبرامج للرأسمالية الليبرالية المتوحشة لضرب مكتسبات الشعب المغربي في الخدمات العمومية وخصوصة المؤسسات والممتلكات العمومية وفتح الأبواب مشرعة أمام الرأسمال الامبريالي، تمارس فيه أبشع جرائم نهب وسرقة ثروات البلاد السطحية والباطنية من طرف المافيات المخزنية وتكريس اقتصاد الرعب والرشوة والاحتكار...

إن ما يعيشه الشعب المغربي من فقر وهشاشة وبطالة وتهميش وبؤس اجتماعي وفوارق اجتماعية ومجالية ما هو سوى نتيجة منطقية للسياسة الطبقية المنتهجة من طرف النظام المخزني كخادم أمين لمصالح الكتلة الطبقية السائدة وللرأسمال الامبريالي.

ولشحنة هذه الديمقراطية المخزنية، دأب النظام المخزني منذ 1962 على فبركة دساتير ممنوحة تركز السلطة الفعلية في يد المؤسسة الملكية مانحة سلطات شكلية لباقي المؤسسات من حكومة وبرلمان وقضاء وغيرها. فلا الحكومة تحكم ولا البرلمان يشرع ولا القضاء مستقل فعلا. كما دأب على تنظيم انتخابات تشريعية وجماعية. وهي انتخابات مزورة مفصلة على مقاس مصالح الكتلة الطبقية السائدة ومتحكم فيها من طرف وزارة الداخلية، تنبثق عنها برلمانات ومجالس جماعية فاقدة لأية مشروعية ديمقراطية وشعبية حيث تقاطعها الأغلبية الشعبية، وظيفتها خدمة مصالح البرجوازيين والأعيان وتميرير المشاريع الرأسمالية ضدا على المصالح الفعلية لأوسع الجماهير الشعبية. الديمقراطية المخزنية ما هي سوى واجهة للاستبداد المخزني والفساد المستشري في كل مفاصل الدولة. لقد دخلت في أزمة عميقة وحقيقية مهما حاول النظام إخفاء ذلك. وأصبحت فاقدة لأية شرعية، وتجاوزها أصبح ضرورة تاريخية لفتح الطريق أمام الديمقراطية الشعبية في ظل نظام وطني ديمقراطي شعبي تكون فيه السلطة والسيادة للعمال والجماهير الشعبية. نظام وطني متحرر من الهيمنة الامبريالية ومبني على الديمقراطية الشعبية المباشرة في أبعادها الشاملة حيث الشعب يحكم نفسه بنفسه. نظام منفتح على الأفق الاشتراكي.

إن بناء الديمقراطية الشعبية كتجسيد لسلطة وسيادة العمال والكادحين ليست بعملية سهلة بل هي سيرورة تتداخل فيها العوامل الذاتية المرتبطة بتنظيم وتأطير الطبقة العاملة والجماهير الشعبية عبر بناء أدوات نضالها المختلفة وتحالفاتها بالعوامل الموضوعية المرتبطة بسياقات وتطورات الصراع الطبقي على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية. ويبقى العامل الحاسم في هذه السيرورة هو بناء الحزب السياسي المستقل للطبقة العاملة. لأنه هو الأداة التنظيمية الكفيلة بتنظيم وتوجيه وقيادة الطبقة العاملة وحلفاءها في صراعها من أجل تحقيق المشروع الثوري وبناء النظام الوطني الديمقراطي الشعبي. وهذا ما يسعى لتحقيقه حزب النهج الديمقراطي العمالي عبر إعلانه في مؤتمره الوطني الخامس عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، لهذا فهو يدعو جميع الماركسيين/ات اللينينيين/ات الى الانخراط والمساهمة في بنائه.

نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي في المغرب بعد الاستقلال الشكلي، وما رافق ذلك من عمليات دعم وتكريس أسس وبنيات الاستبداد المخزني كركائز أساسية لضمان استمرار المصالح الرأسمالية الامبريالية وخاصة الفرنسية بالمغرب مع إضفاء شكل العصرية والحداثة على بنيات الاستبداد هذه. هذه الديمقراطية هي ديكتاتورية ملاكي الأراضي الكبار والمافيات المخزنية المرتبطة بمصالح الامبريالية. ومن أهم مظاهر هذه الديكتاتورية: نظام الحكم الفردي المطلق حيث جميع السلط متركزة في يد المؤسسة الملكية، مع الغياب التام لفصل السلط فيما بينها، وكذا غياب ربط المسؤولية بالمحاسبة ولو في الجانب الشكلي، كما هو الأمر في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية.

كما أنها تشكل ستار سميك يخفي وراءه العديد من الفظائع والجرائم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي يرتكبها التكتل الطبقي السائد

الديمقراطية ليست نظام حكم مجرد ومحاييد يتموقع فوق الطبقات وخارج الصراع الطبقي كما تروج لذلك الأيديولوجيات السائدة. فالمضمون السياسي للديمقراطية يتحدد انطلاقا من مصالح الطبقة والطبقات المسيطرة في نمط إنتاج معين. وبذلك فهو يخضع للصراع الطبقي.

فالديمقراطية في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي هي ديمقراطية البرجوازية، تعبر عن مصالحها الطبقية، وهي أقلية في المجتمع، لذلك فهي، في نفس الوقت، ديكتاتورية على الطبقة العاملة والطبقات المستغلة والمضطهدة، التي تشكل الأغلبية في هذا المجتمع. ويتم التعبير عنها بمفهوم سياسي يخفي حقيقتها الطبقية وهو مفهوم "الديمقراطية النيابية أو التمثيلية". لكن عندما نتفحص مضمون هذه الديمقراطية في الواقع نجد أنها آلية تمكن الاحتكارات الرأسمالية من التحكم في السلطة عبر انتخابات موجهة



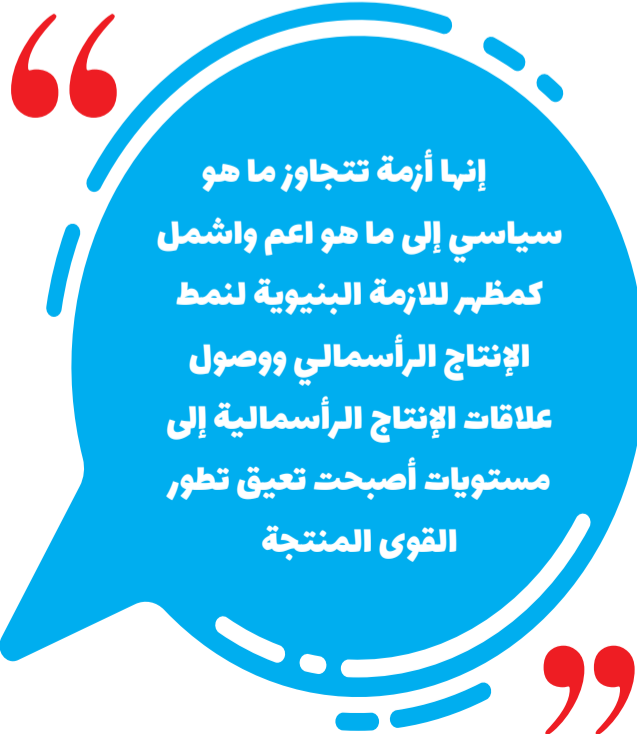
الذي يشكل النظام المخزني أسمنته، وذلك منذ الاستقلال الشكلي إلى الآن في حق الشعب المغربي. ففي الوقت الذي يتشدد فيه هذا النظام ب"المسلسل الديمقراطي"

ومتحكم فيها من طرف سلطة المال.

فالديمقراطية النيابية، تمر حاليا بأزمة عميقة، كنتيجة للأزمة العامة للنظام الرأسمالي. لقد انكشفت حقيقتها كغطاء سياسي/أيديولوجي لديكتاتورية رأس المال الاحتكاري المتوحش الذي يدمر الإنسان والطبيعة ويسلع كل شيء في سعيه المتواصل إلى تحقيق المزيد من الأرباح. ولعل المقاطعة العارمة للانتخابات الرئاسية والتشريعية في العديد من البلدان الأوروبية هي اسطع مثال لمظاهر هذه الأزمة.

إنها أزمة تتجاوز ما هو سياسي إلى ما هو اعم واشمل كمظهر للأزمة البنيوية لنمط الإنتاج الرأسمالي ووصول علاقات الإنتاج الرأسمالية إلى مستويات أصبحت تعيق تطور القوى المنتجة مما يطرح بحدة مسألة البديل الاشتراكي حيث تأخذ الديمقراطية مضمونها الثوري كتجسيد للسلطة العمالية والشعبية.

بالنسبة للمغرب فإن الديمقراطية، بعيدة كل البعد عن الديمقراطية النيابية المتعارف عليها في الدول الرأسمالية المتقدمة. فديمقراطية النظام المخزني هي ديمقراطية الواجهة، ديمقراطية تخفي كل مظاهر الاستبداد والفساد. فلقد نشأت وتطورت في ظل بنية طبقية وسياسية رأسمالية طفيلية متخلفة تشكلت في سياق تشكل



الحقوق البحرية للدول

الدكتور الياس الدرفوي

مع مراعاة حق الدولة الساحلية في اتخاذ تدابير لاستكشاف الجرف القاري ومنع التلوث من خطوط الانابيب بينما يحق لها أيضا الجرف القاري لكافة الأغراض.

ويتم تعيين حدود الجرف القاري بين الدول ذات السواحل المتقابلة او المتلاصقة عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدولي، كما أشي راليه في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، من أجل التوصل إلى حل منصف. وهذا ما حصل في الاتفاق الصهيوني اللبناني الأخير حيث تم تحديد الخط 23 كحدود بحرية تفصل بين المنطقتين الاقتصاديةيتين الخالصتين لدولة لبنان وكيان بني صهيون بعدما طالبت لبنان

بحري من خط الأساس وللدولة الساحلية هنا حقوق سيادية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، الحية منها وغير الحية، للمياه التي تعلق قاع البحر ولقاع البحر وباطن أرضه وحفظ هذه الموارد وإدارتها، كذلك فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصادي للمنطقة، كإنتاج الطاقة من المياه والتيارات والرياح.

وتقرر الدولة الساحلية كمية الصيد المسموح بها من الموارد الحية في منطقتها الاقتصادية الخالصة.

ويعرف الجوف القاري لدولة ساحلية، قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تمتد إلى ما وراء بحرها الإقليمي حتى الطرف الخارجي للحافة القارية أو إلى

تعرف السيادة بكونها السلطة الفعلية الممارسة على كل شخص، جزء من ساكنة مساحة أرضية معينة، تعني أيضا استقلال السلطة الحاكمة عن أي سلطة خارجية أخرى مهما كانت قوتها أو حجمها، حيث تتساوى جميع الدول فيما بينها من وجهة نظر القانون الدولي ولا يسموا أي قانون على السيادة التي تتمتع بها كل دولة أو بالأحرى السيادة التي تتمتع بها كل سلطة حاكمة بكل دولة. وتؤول هذه السلطة إلى الشخص (النظام الديكتاتوري)، الحزب (النظام الشيوعي) أو المؤسسة التي تمتلك الحق في وضع القوانين وتنفيذها بدولة معينة.

بينما حددت منذ الأزل الحدود البرية وتغيراتها التي تسود عليها الدول عن طريق الانضمام، الاحتلال، الحماية، الغزو، التحكيم الدولي وتقرير المصير. بقيت المياه المتواجدة داخل الدول ملكا لها وخضعت أعالي البحار لمنطق "NO MAN'S LAND" التي تعني منطقة ملكا للجميع وفي نفس الوقت ليست ملكا لأحد. استعملت البحار من أجل الصيد وكساحة معركة كبرى كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أساسا خلال الحرب العالمية الثانية حيث تعتبر معركة جزيرة "MIDWAY" ميدواي حاسمة في مسار الحرب وادت إلى تدمير القوة البحرية للإمبراطورية اليابانية ودفعه إلى الأمام من أجل التحضير للإنزالات الأرضية لقوى العدو الأمريكي.

بعد نهاية الحرب ومخاض دولي منذ سنة 1958 واتفاقية مبدئية حول قانون دولي ينظم سيادة الدول على البحار ويصون السلم ويحقق العدالة ويسهل انتفاع الدول بمواردها، تم اعتماد معاهدة الامم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 من أجل تدوين مبادئ القانون الدولي في هذا المجال والتأكيد على أن قاع البحار والمحيطات وباطن أرضه هي ومواردها ملك مشترك لكل الانسانية بأن استغلالها وجبت إتاحتها لكل الدول بصرف النظر عن موقعها الجغرافي.

- طبقا للاتفاقية، تقل سيادة الدولة على المياه كلما ابتعدت هذه الأخيرة عن شواطئ الدولة، حيث تتحكم الدولة بشكل مطلق على مياهها الداخلية (الأنهار، البحيرات.....) وشبه مطلق على المياه الإقليمية (يصل حدها إلى 12 ميلا بحريا مقيسة انطلاقا من خط الأساس البري).

تتمتع سفن جميع الدول بحق المرور البريء خلال البحار الإقليمية للدول الأخرى ويعرف المرور أو الملاح البريئة باجتياز السفن للبحر الإقليمي بشكل متواصل وسريع ولا يكون التوقف والرسو إلا من أجل الضرورات وفي كل الحالات لا يضر هذا المرور بسلم أو أمن الدولة الساحلية (غياب مناورات بحرية أو تدريب بالأسلحة، عدم جمع المعلومات أمنية، إطلاق طائرات، انزال سلعة دون احترام القوانين الضريبية، صيد السمك وأي نشاط لا يمت بالملاحة). أما الغواصات فعليها أن تبصر طافية فوق سطح الماء ورافعة علمها.

إلى حدود 24 ميلا بحريا من خط الأساس، تعرف المنطقة المتاخمة التي تمارس عليها الدولة الساحلية السيطرة اللازمة من أجل: أولا منع خرق قوانينها الجمركية أو المتعلقة بالصحة داخل بحرها الإقليمي وثانيا المعاقبة على خرق قانون أو نظام محلي داخل بحرها الإقليمي.

- المنطقة الاقتصادية الخالصة تمتد إلى 200 ميل



بداية بالخط 29 كحدود بحرية. هذا الاتفاق يمكن إسرائيل من الاستغلال الكامل لحقل كريش الغازي المتواجد بالسواحل اللبنانية (الإسرائيلية الآن حسب الاتفاق) بينما تستفيد لبنان من حقل قانا بشكل جزئي حيث ستضطر الشركة المستغلة للحقل (توتال الفرنسية) من دفع جزء مالي لإسرائيل بحيث يمتد حقل قانا إلى المنطقة الاقتصادية الصهيونية حسب الاتفاق الجديد. من وجهة نظر أمنية، يمكن ترسيم الحدود البحرية من تفادي أي نزاع عسكري بحري

بحجة استغلال دولة ثروات دولة أخرى كما يجعل من الصعب المطالبة بثروات مستقبلية تظهر داخل نطاق منطقة اقتصادية خاصة لدولة من الدولتين. كان بالأحرى الالتزام بالمطالبة بحدود بحرية إلى الخط 29 ودعم مطالب لبنان السياسية بالتحركات العسكرية وهو ما تم فعلا من طرف حزب الله الذي أرسل ثلاثة مسيرات إلى حقل كريش الذي يقع الجزء الأكبر منه بالمنطقة اللبنانية المطالب بها. ولكن الاتفاق كما أقره الطرفان يعترف بحق الصهاينة الكامل من أجل استغلال حقل كريش والمطالبة بجزء من أرباح حقل قانا.

200 ميل بحري من خطوط الأساس. وتمارس الدولة حقوقا سيادية لأغراض استكشافه واستغلال موارد الطبيعية المعدنية وغيرها من الموارد غير الحية لقاع البحار. في المقابل يحق لجميع الدول وضع الكابلات وخطوط الانابيب المغمورة على الجرف القاري

ويتم تعيين حدود الجرف القاري بين الدول ذات السواحل المتقابلة او المتلاصقة عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدولي، كما أشي راليه في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، من أجل التوصل إلى حل منصف

العاملات الزراعيات بجهة سوس ماسة في مواجهة تحدي الجفاف

وتأثير جائحة كورونا الجزء 3/3

مريم أبروش

نقدم لقرءا الجريدة الجزء 3 من ريبورتاج انجزته الصحفية مريم أبروش لفائدة موقع هوامش عن واقع العاملات الزراعيات وما يعانهن من جحيم يومي بين عنف رب العمل وتحرش "الكابران".... نساء يعلن أسرا رغم تجاوزهن سن التقاعد، يكافحن في صمت مريب. داخل تلك الضيعات البعيدة. قد يبدو الوضع ضبابيا، لكنه يخفي خلفه قصصا مخيفة ووضعية هشاشة تعيشها يوميا مئات النساء بجهة سوس ماسة في مواجهة تحدي الجفاف وتأثير جائحة كورونا...

الوطنية لاتحاد الشغل، تقول " أرى بأن المسؤولية الأولى تقع على عاتق الدولة، إذ يجب على الدولة أن تتحمل مسؤوليتها أمام العمال خاصة العمال الزراعيين، فالقطاع الزراعي يعد من أهم ركائز الاقتصاد المغربي. ثانيا، الوزارات الوصية، وعلى رأسها وزارة الفلاحة، ووزارة التشغيل وكذا وزارة الداخلية إذ يجب أن تفرض على المشغلين تطبيق قانون الشغل. أما جهويا ومحليا فأحمل المسؤولية للسلطات الشغلية، وأقصد هنا مفتشية الشغل، الباشا، العامل، إذ نفتقر للمتابعة والإنصاف". وتؤكد كريمة أن النقابية تقوم بكل ما بوسعها لتوعية العمال بحقوقهم وتكوينهم والترافع عنهم ومواكبة مشاكلهم، غير أن الانخراط في العمل النقابي ما يزال يقابل بمواجهة شرسة من قبل العديد من الجهات. وترى بشرى الشتواني، المنسقة الوطنية لـ"مجموعة شبابات من أجل الديمقراطية" بأن معاناة العاملات الزراعيات ترتبط أساسا بالسياق التشريعي المغربي سواء من حيث إلزامية تطبيقه وبأن مدونة الشغل تعاني من فراغات قانونية عديدة مما يصعب حماية حقوق العاملة الزراعية وإمكانية الترافع عنها.

وفي نفس السياق، تضيف جميلة بلال، رئيسة جمعية أم البنين، أن جمعيات المجتمع المدني تعمل على التحسيس والتوعية ومواكبة النساء العاملات ضحايا العنف، إلا أن مساحة اشتغالها ضيقة بحكم صعوبة الولوج للشركات والضيعات الفلاحية، غير أنها تؤكد أن الأشكال الحقيقي يمكن في النصوص القانونية إذ أنها تعاني من فراغات عديدة.

وقصد طرح الرأي والرأي الآخر، حاولنا التواصل مع شركة لتلخيص وتصدير الحوامض بأيت ملول، لكننا تلقينا رفضا بحجة أن المدير غائب بسبب وعكة صحية ولا يتواجد نائب يمكنه تقديم التصريح.

في تواصلنا مع جماعة أيت ملول، أوضحت لنا النائبة عائشة أمغار بأن الجماعة تعمل حاليا على إعداد برنامج عملها والذي من بين أولوياته تهيئة الهيئة الحي الصناعي والذي يهدف إلى تنزيل مشروع إعادة تأهيل وتوسعة الحي الصناعي المبرمج من طرف جمعية مستثمري الحي الصناعي والذي يتضمن إحداث مجموعة من الفضاءات (حضانة؛ مراحيض؛ مركز للتكوين وتأهيل المرأة العاملة في مجال المقاتلة؛ إلخ.)

ظروف عمل صعبة، وأجور جد زهيدة ومشاكل التنقل التي تضع الحياة على المحك، إكراهات من بين عدة عانت وما تزال تعاني منها العاملة الزراعية بجهة سوس ماسة، لتضاف إليها تداعيات جائحة كورونا ومشكلة الجفاف ليزداد الوضع صعوبة. الوضع الذي يستدعي تدخل جميع الجهات المسؤولة وتوحيد الجهود بغية تسوية وضعية العاملة الزراعية وضمان حقوقها.

بعد يوم طويل، تعود لالة فاطمة ليلا إلى بيتها منهكة، تاكل ما يسد رمقها وتحاول أن تنام استعدادا للعمل في الغد، غد لا تدري ستعود بعده لبيتها سالمة أم سيخفي لها مفاجآت غير سارة.

تارودانت، بأن العمل النقابي الزراعي لقي عزوفا كبيرا في صفوف العاملات على مدار سنوات طوال، الأمر الذي استغله المشغلون، فغالبية الشركات ومحطات التلخيص تشغل النساء بنسبة تصل لـ 80% مقابل 20% بالنسبة الرجال، وذلك راجع لعدة اعتبارات على رأسها تخوف المرأة من الانضمام للعمل النقابي وعدم جرأتها على مواجهة المسؤولين عن الشركات وبالتالي تبقى هي الحلقة الأضعف مما يجعل حقوقها تنتهك بشكل فظيع.

إلا أن الانتهاكات الجمة التي تمارس ضد العمال والعاملات، جعلت من الانخراط بالعمل النقابي ضرورة ملحة قصد ممارسة الضغط وانتزاع الحقوق، غير أنه وبمجرد تأسيس أي مكتب نقابي يتعرض العمال للمضايقات والتهديدات، وفي غالب الأحيان يتعرضون للطرده التعسفي لثنيهم عن مواصلة النضال والمطالبة بأبسط الحقوق. يضيف حسن لحويجب "بعض الشركات لا يهتمها سوى الأرباح وإن كان على حساب العمال والعاملات وبالتالي تحارب العمل النقابي، بل وهناك بعض مفتشي الشغل الذين ينحازون بشكل مكشوف إلى صف الباطرونا الزراعية".

وفي هذا السياق، تضيف كريمة لفراري قائلة: "نحن شركاء اجتماعيون ولنا أعداء، نحن نقوم بما أمكننا قصد تحسين مستوى العمال وتوعيتهم بالواجبات قبل الحقوق، كما نحرص على أن يتحلى العمال بالمهنية والأمانة"، وتسترس قائلة "نحن كنقابة وكمعمال، ليس من صالحنا أن تقفل المصانع والضيعات أو أن يتعطل القطاع الزراعي بالمغرب، بل بالعكس تماما. فإذا ما أقفلت الشركات الزراعية والضيعات الفلاحية سنكون نحن أول الضحايا مما سيزيد من مستوى البطالة والتي ستؤدي بدورها للعديد من المشاكل الاجتماعية المعقدة التي نحن في غنى عنها".

وما يزال القطاع الزراعي بجهة سوس يشهد العديد من الاضرابات والاعتصامات بسبب الطرد التعسفي الذي طال بعض العمال المنتميين للنقابات، ويؤكد لحويجب بأن السبيل الوحيد أمام العمال والعاملات هو توحيد صفوفهم والتشبث بإطارهم النقابي للدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم العادلة والمشروعة وعلى رأسها الحق في الشغل والكرامة والعدالة الاجتماعية، كما يجب على العاملة الزراعية أن تضع يدها في يد العامل وتنخرط في العمل النقابي وتتحدى بالعزيمة والإرادة للدفاع عن حقها بشكل قوي.

من يتحمل مسؤولية تسوية وضعية العاملة الزراعية؟ "ما بقيت عرفت لفين نعطي الراس.. تلقت" بهذه الجملة عبرت لنا عاملة زراعية عن مدى احساسها بالتيه، إذ أنها لم تعد تحدد من المسؤول عن تسوية وضعيتها والدفاع عن حقوقها.

تواجه العاملات الزراعيات واقعا فقيرا على مستوى التواصل، إذ أنه في حالة انتهاك حقوقها لا تدري أي باب تطرق وأي طريق تسلك، ومن المسؤول الأساسي عن تسوية وضعيتها، هل تتواصل مع إدارة الشركة أم النقابة أم الجماعة الترابية، أم تشتكي عند مفتشية الشغل أو تتواصل مع الجمعيات الحقوقية؟

سؤال طرحناه على كريمة لفراري، عضوة في الجامعة

انتهى الموسم الزراعي، ما هو البديل؟

بعد أن ينتهي الموسم الفلاحي وتقفل أبواب المصنع، تُعاد حلقات مسلسل الضياع وعدم استقرار من جديد. ويظل التساؤل مطروحا، من أين ستأتي العاملة بقوتها اليومي بعدما انتهى الموسم الزراعي؟

يبدأ موسم العمل غالبا في شهر أكتوبر وينتهي في شهر مارس أو أبريل، وبعدها تجد العاملة نفسها في وضعية بطالة. لا تجد الكثير من النساء بديلا سوى المكوث في البيت وانتظار أن يرفع عنهن الله هذا الابتلاء، ويبدأن في صرف كل ما ادخرنه خلال شهور العمل المضنية، ليجدن نفسهن مجددا في دوامة الديون والسلف، ديون الكراء والبقال ولوازم الأولاد. أما البعض فيلجأ للعمل في البيوت بكل إكراهات مهنة العاملة المنزلية.

كريمة كانت من المحظوظات اللواتي تعلمن أساسيات الخياطة قبل ولوجها لدوامة العمل في محطات التلخيص، لذلك تحرص على استغلال تلك المدة في استقبال الطلبات وإعدادها. تقول كريمة "أحاول أن أستغل وقتي وأن أكسب قوت يومي، لذا بعد أن ينتهي الموسم الزراعي أمارس مهنة الخياطة ولله الحمد الأمور جيدة".

في حين أن بعض النسوة يعاودن دق أبواب مصانع التلخيص، كمصانع السردين وفاكهة المشمش. وكان هذا الحال بالنسبة ل لالة فاطمة، التي تجاوزت الستين من عمرها، وطردت من عملها في مصنع لتلخيص البرتقال تعسفا على حد قولها وبدون أي تعويض مادي عن ثلاثين سنة من العمل، فلم تجد بديلا سوى أن تعمل كـ"مياومية" في مصنع لتلخيص المشمش، مقابل ستة دراهم للصندوق الواحد، وينتهي يومها ب 12 إلى 18 عشر درهما لليوم كحد أقصى. بهاته الجملة تلخص لالة فاطمة معاناتها قائلة "ما عنديش بديل".

لم يثن السن ولا المرض لالة فاطمة عن الخروج إلى العمل، فلا بديل أمامها كما تقول "كنت من شحال هادي درت عملية على المصان، كانت عندي حبة فيه، أو دابا مللي كنوقف بزاف كنحس بحال شي حاجة غادي تتمزق ليا فالداخل، ولكن ما عنديش البديل خاصني نخرج نخدم".

نتحدث هنا عن نساء لم يحظين بالحق في التعليم، ولا شهادة أكاديمية لهن، لا أحد يعيلهن بل هن المعيل الأساسي لأسر تتكون من أطفال لهم متطلبات الدراسة والمأكول. نساء يعشن أوضاعا اجتماعية هشة، أغلبهن مطلقات أو أرامل، لتجد العاملة نفسها أمام مطرقة ظروف العمل اللا إنسانية وبين سندان الفقر والجوع. وفي هذا الصدد تقول رئيسة جمعية أم البنين بأن استراتيجية العمل الموسمي تنتج لنا بشكل أو بآخر فتيات الدعارة، وبأن العمل الموسمي معادلة غير منطقية البتة.

العمل النقابي ما يزال محظورا

عرفت النقابة في السنوات الأخيرة إقبالا مهما من طرف العاملات الزراعيات مقارنة بالسنوات الماضية، وأبانت العاملة الزراعية عن استعدادها للاندماج داخل المؤسسة النقابية والتثقف لمعرفة حقوقها وواجباتها.

في هذا الصدد يؤكد حسن لحويجب، الكاتب العام للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بأولاد تايمة إقليم

الشباب والعمل السياسي

يوسف احا

من الملاحظ أن جميع مطالب الشباب سواء على مستوى الحركات أو إطارتها الدفاعية الذاتية، تبقى مطالب اجتماعية اقتصادية ذات طابع سياسي موجه للكتلة الطبقية السائدة والمنخرطين فيها يمتلكون وعيا سياسيا وطبقيا تنقصه فقط الاستمرارية وطول النفس مع هيمنة الحساسة المفرطة من القوى المناضلة والجادة.

بالمقابل يبقى رهان الدولة على مشاركة الشباب في الحياة السياسية من خلال مسألتين فقط، اما بالمشاركة في الانتخابات وهذا رهان خاسر من الوهولة الأولى، فنسبة مشاركة المغاربة تكون دائما ضعيفة باحتساب من لهم الحق في التصويت وليس كما تعتمد الدولة في إحصائها وتبقى نسبة الشباب جد ضعيفة، أو عن طريق انخراطهم في الاحزاب المتحكم فيها مسبقا وفي برامجها للجمع عطاءات الشباب عبر توهيمهم بالاستقرار....عن طريق الربيع وهذا كذلك رهان لا جدوى منه لأن الاحزاب السياسية المخزنية لا برامج واقعية لها وسط تطلعات الشباب والشابات.

من هنا يمكن استنتاج ان الشباب يفضل المنزلة من المنزلتين، ويعبر في كلتاها عن موقعه الطبقي وبصورة مكتملة الأجزاء، أولهما مناهضة سياسات المخزن في كل مواقع التواجد وبكل الآليات والسبل وهذا بحد ذاته عمل ووعي سياسي (التنسيقيات حسب الفئات، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، المعطلين.....)، وثانيها الاقل درجة رغم اهميته الالتحاق بالتنظيمات السياسية المناضلة الجادة القابضة على الجمر وتبعد بمسافات الكيلومترات عن توجهات المخزن. أمام كل هذا وجب طرح سؤال أكثر أهمية: أية سبل للدفع بالشباب المغربي الانخراط في العمل السياسي الجاد؟

بعد الاطلاع على الدور الريادي للشباب في تطور الصراع الطبقي بالبلاد فمن الواجب على كل مهتم بالقضية المتعلقة بتغيير البنى الحالية على جميع المستويات ايجاد اجوبة علمية وملموسة للتقدم في جعل الشباب قاطرة لربط الماضي الكفاحي للشعب المغربي وراهنه المنتشبت بحتمية التغيير الذي يرفرف في أعلى قمة من سماء التراجعات عن المكتسبات التي ضحى من أجلها خيرة من أنجبتهم ساحات النضال والمقاومة.

من هنا ولا بد التطرق لبعض الأفكار للإحاطة الفعلية بما يتطلب من تفكير حول معضلة عزوف الشباب برمته عن النشاط السياسي الجاد، لذا نحاول التطرق لمداخل سنعرضها كالتالي:

إن النضال الى جانب الشباب حتى انتزاع المكتسبات والحقوق سيساهم استرجاع الثقة في النضال الحقيقي ولا بديل عنه لأجل الحرية والعدالة والعيش الكريم عبر الارتباط بهمومهم المادية والمعنوية وجعلها من اهتمامات كل الحاملين لقضايا الجماهير الشعبية برمتها، كما أن دحض الدعاية البورجوازية الهادفة لاستبعاد الشباب عن النضال السياسي الواعي والمنظم، قس على ذلك الانفتاح على المجالات ذات الطابع الشبابي كالمسرح والثقافة والترفيه والرياضة باعتبارها رافعة لمواجهة كل أشكال التخلف ونبذ الحوار البناء.

ففضح مناورات المخزن التي تستهدف مصالح الشباب والوقوف إلى جانبهم في كل محنهم من خلال الدفاع عن التعليم والتشغيل لكل أبناء الشعب المغربي من الأساسيات الكبرى للرفع من الوعي لدى الشباب، مع رد الاعتبار للنضال السياسي عبر خلق أطر شبابية وجعلها نموذجا حيا لكل الشباب قصد محاربة خطاب التبييس والانتظارية، ثم التمييز في الخطاب والممارسة بين ما هو قائم المبني على تكسير الأمل وبين ما هو نضالي.

انتفاضة 1982 و1984 لتنتقل من جديد حملة اعتقالات ومداهمات ومطاردات للشباب الماركسي اللينيني وترعيب أهاليهم ومحاكمات المئات منهم في ريعان شبابهم وعطائهم النضالي ووعيمهم بخطورة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر منها البلاد وما يحاك ضد الشعب المغربي من نهب خيراتهم دون اي ذنب مقترف.

لتأتي فيما بعد 2011 اللحظة الثورية الشبابية التي هزت اعلى ديكتاتوريات المنطقة المغاربية والعربية لترخي بظلالها على المغرب في شروط التراجعات عن المكتسبات التاريخية للشعب المغربي لتفتح الباب امام الشباب وتمنحه الحق في حلم



التغيير الجذري الذي سيكتب له أن لا يكتمل نظرا لعدد من الدوافع متداخلة فيما بينها، ولعل المقاطعة العارمة خاصة في صفوف فئة الشباب لدستور 2011 وحتى الانتخابات لنفس السنة هي بداية وعي بترجمة المشاركة السياسية للشباب ستمثل مستقبلا بعدم الثقة في النظام السياسي ومن يلتف حوله رغم نجاحه في إخماد لهيب نار حركة 20 فبراير، ليتم دق آخر مسمار في نعش الاحزاب السياسية الملتفة حول المخزن ابتداء من سنة 2017 مع الحركات الشعبية العارمة عامة وحراك الريف على وجه الخصوص.

هزات بين الفينة والاخرى جراء الاحتقان المشتعل بوقود رفض الواقع المؤلم والمستقبل الاسود الذي ينتظر خيرة شباب الشعوب المكتوية بنيران القهر والفساد والاستبداد.

وفي المغرب ثلاثة أنواع أساسية من الشباب المنحدر أساسا من الطبقات الشعبية لأنها هي الأكثر توسعا وانتشارا: شباب ممكن الاصطلاح عليه "مسيس" بمختلف التوجهات ولنا عودة للتفصيل، نوع ثاني: شباب متبني لأفكار التطرف الديني ويرفض كل أشكال الحوار والتسامح ونسبته في تراجع مرتبطة أساسا بالأوضاع العالمية وتراجع الفكر الوهابي المدمر، والنوع الثالث مستلب عبر طاحونة الالة الايديولوجية للبورجوازية والمخزن.

*علاقة الشباب بالعمل السياسي في المغرب:

ظهر العمل أو بالأحرى النشاط السياسي عند الشباب المغربي منذ الاستعمار الامبريالي الفرنسي من خلال المقاومة داخل الحركة الوطنية وجيش التحرير قبل تصفيتهما، ومع توالي الانتكاسات في بيت ما يسمى بالاحزاب الوطنية والتسريع نحو التطبيع مع النظام بعد الاستقلال الشكلي بدأ الشباب يتموقع في معارضة مخططات التصفية التي يقودها آنذاك المخزن، وذلك من خلال بركان انتفاضة 1965 المجيدة التي شكل الشباب قلبها النابض لتستمر حالات التصادمات طيلة "سنوات الجمر والرصاص" خصوصا في بداية سبعينيات القرن الماضي مع نشأة الحركة الماركسية اللينينية المشكلة من خزان شبابي منتفض في وجه انهزامية أحزابها والقطع معها. ورغم حملات الاعتقالات والسجون إلا أن المناضلين/ت المقتنعين بشمس الحرية والتغيير واصلوا/ن درب الطريق الثوري لتندلع فيما بعد عدة انتفاضات مجيدة أهمها



الثقافة والتغيير

حدثان ثقافيان من عيار ثقيل والحصيلة صفر

عبد اللطيف صردي

الحدث الأول ما عرفته وتعرفه الساحة الثقافية ببلادنا من مهرجانات سينمائية، هي دون شك من عيار وازن، دون ان تترك لها صدى لدى ثقافتنا. ولم تحظ إعلاميا بنقاش جاد ينعكس على الشأن الثقافي، وخاصة لما لدور الفن السابع من تأثير قوي كخطاب يعتمد الصورة. والتي من الممكن ان تكون مبطنة بكثير من الدلالات والعبء والمغازي وبالعودة لموروثنا في هذا السياق. فاليسار الجديد قد مرر خطابه عبر الأندية السينمائية طيلة فترة عقد السبعينيات والثمانينيات. ولهذا فكان تعقد مهرجانات من هذا الحجم، مهرجان سيدي



عثمان للسينما المغربية، مهرجان سينما المرأة بسلا، ومهرجان السينما والهجرة باكادير، ومهرجان السينما الأفريقية بخريبكة، وحاليا مهرجان الفيلم العربي بالدار البيضاء، ولانرى نقاشا حول هذه الدينامية الفرجوية، فالأمر يدعو للحيرة والريب. ترى هل هذه النخب الفاعلة في هذا الحقل لا تريد مشاركتها؟ هل هي بدورها تتقلص؟ هل الأمرون والساھرون على الشأن الثقافي يرسمون خطوطا حمراء؟ هل الحال عاد أمرا نفعيا ريعيا؟ لماذا لم تخلف هذه الملتقيات صدى اعلاميا سواء ورد صورة او مقالة؟ هذه لربما أسئلة مقلقة ولكن لها مشروعيتها...

الحدث الثاني يتعلق بحصول الروائية الفرنسية اني ارنو لجائزة نوبل للاداب 2022. وهذا ليس بحدث أدبي عابر وخال من الدلالة. لقد تعامل مثقفونا بنوع من الفطور او التجاهل. لاسيما ان الرواية كجنس أدبي مقروء ومستهلك لدينا. قد يتحجج مثقفونا بأن المتوجة تبعد بالفرنسية. وهذا القول مردود عليه، لسبب بسيط أن جل أعمالها مترجمة للعربية من طرف دار النشر الجمل. هذه المؤسسة الثقافية تحظى باحترام مثقفي العالم العربي. وذات صيت ذائع بسبب نشر أمهات المتون الغير مرغوب فيها، المزعجة للساند من تلاوين الخطابات سواء منها السلفية او الليبيرالية. وكذلك تسلط الاستبداد على شعوب المنطقة. هذه السلط تصادر كل رأي مخالف ولو كان رواية. وفي هذا الصدد تطول الكتب الممنوعة والمصادرة. ناهيك عن تاريخ المحاكمات والزج احيانا باصحابها بالسجن او اختيار المنفى او هروب من جحيم الوطن.

وبالعودة لكاتبنا اني ارنو، فهي ذات ميولات ماركسية مدافعة عن قضايا النساء. سليلة أسرة متواضعة اجتماعيا تبلغ من العمر 82. وبالإضافة الى ذلك فهي مناصرة للقضية الفلسطينية كما هو دأب اليسار الماركسي بأوروبا، فلا غرو ان ينتفض الكيان الصهيوني ويشكك في منح جائزة نوبل الأدبية لسنة 2022 لاني ارنو.

عن الفن والماركسية أتكلم

عبد الله بيرداحا

الانسان ولكنها شروط حياة ملتبسة بين الذات والموضوع بين الفرد والمجتمع جعلتها كذلك ، فقط يكفي ازالها لكي تتغير العلاقات من تآكلية متوحشة إلى إنسانية هذه القيم النبيلة هي الأصل الإنساني وهنا دور الفن لكي يطور الملكات والأحلام والحيوات المنشودة.

هنا يمكنني أن أقول بثقة تامة : أن كارل ماركس الفنان غالب كثيرا كارل ماركس العالم والفيلسوف والمنظر وقاده ليقول أمام سؤالات الأغلبية المنبهرة بالفكر المادي الجدلي : كيف شكل هذا النظام الشيوعي ؟ جوابه العام والمبهر " ليس في القدر ما يطهى " أنه زوال الطبقات " وانتصار الحياة الانسانية على الزومبي مصاص الدماء .

وهذا يفتح الخيالات والإبداعات على مصراعها وهو بهذا ينتصر لكارل ماركس الانسان الفنان الذي يمكن تلمس روحه الفنية في جملة الشاعرية - التي لم تخلو منها حتى كتاباته العلمية والفلسفية في - راس المال والبيان الشيوعي والمخطوطات - أي أنه أشار إلى كيفية تحويل الجميل إلى السامي وهذا هو عمق علم الجمال .

بل بما سيفاجئنا به مضمونه وشكله حينما نراه في حركته وتأثيراته العامة وديمومته.

الفن ليس انعكاسا للواقع بل تدميرا لعلاقاته السائدة ولحدوده المرسومة



او المحددة ، فهو لايسافر في خطوط محددة بل في فضاءات وعوالم خفية تتسع لها أحاسيس وأذواق ونزوعات الانسان ، فكلمة الانسان نفسها ليست جامدة ككلمة بشر أو ذكور أو اناث فهذه مجموعات تستوعبها الرياضيات لكن كلمة انسان متحركة بالقيم الانسانية النبيلة ، إذ الانسان ليس ذنبا لأخيه

يُشاع أن الماركسية أهملت الفن وعلم الجمال وركزت على العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطبعت أفكارها بشكل براغماتي معها ، فقط نجد رؤية الماركسية تأسست على النظرة التي تكونت من خلال الفلسفة المادية الجدلية التي تلخص الفن في كونه صيغة من "صيغ الإدراك - إدراك العالم" وأنه "انعكاس للواقع- الاجتماعي" .

هذا الاهمال سيسجن علم الجمال في بيت السياسة والرؤية العامة للمادية الجدلية لدرجة انه يراقب حتى المتخيل والأحاسيس الجمالية الفنية .

أقول إن علم الجمال موضوعاته هي وظائف الفن ولكن لا يجب أن نفهم من هذا أن الفن يمكنه أن يؤدي وظائف محددة فهو ليس كالعلوم له قواعد يتأسس عليها ، بل يمكن أن أقول دون مجازفة أن الفن هو تفسير لكل القيود والقواعد، بمعنى ما أننا رغم إعجابنا بعمل فني فلا يجب أن ننهب بمضمونه فقط بل بشكله أيضا ولا يجب أن نتوقف على ما استوعبناه

أن تفكر هو أن تصطم ("فاليري)

بعدالة اجتماعية تنصف قيمة القيم؛ الكرامة.

هكذا يتضح أن للمفهوم شرعيته واجرائيته البرينتين من أي سلوك عدواني، عنيف، بما أن ديدنه هو مقارعة الحجة المزعومة، بالحجة الحقيقية المقنعة، وتلك حجاجية محمودة نادرا ما توجه الجدل في أنشطتنا الذهنية، وهذا مؤسف لا. وقد يتنامى التفكير، موضوع هذه المساهمة، فيغدو حينئذ رحم الغضب بامتياز. يستشهد عبدالسلام المسدي بنص استهل به الشاعر عبد الوهاب البياتي ديوانه "النار والكلمات"، عنوانه "اعتذار عن خطبة قصيرة"، يقول فيه:

سيداتي سادتي

خطبتي كانت قصيرة

فأنا أكره أن يستغرق اللفظ زمني

ولساني

ليس سيئا من خشب

كلماتي-سيداتي- من ذهب

كلماتي-سادتي- كانت عناقيد

غضب.

نقلا عن "اللغة والسياسة". عبد السلام المسدي . مجلة "ثقافات". العدد: 21. السنة: 2008. ص: 172

نور الدين موعايب

وموازينها.

ولا يعترف المختلف بالمهادنة أو الاندماج في الواقع المنمط، لأنه يرفض "العقل المعتقل" رفضا مطلقا، وهكذا يركب المجهول، ولا يرتضي السكون والدعة، يقول للمواجهة على الرحب والسعة.. بالإضافة إلى أنه لا يحتفي ب "الجاهز"، متجاوزا الفهم، مُحاورا "الميتاهم"، مجاورا العقل الناقد. يتعلم صعود الجبال حتى لا يعيش أبدا الدهر بين الحضركما قال الشابي، بما أنه مؤمن بأن الصراع هو أساس التطور، فإذا هو يؤثت الوعي واللاوعي الجمعيين، اللذين يشد أزرها الرأي، يقول الشاعر صفي الدين الحلي:

مَنْ دَبَّرَ الْعَيْشَ بِالْأَرَاءِ دَامَ لَهُ

صَفْوَا وَجَاءَ إِلَيْهِ الْخَطْبُ مَعْتَذِرَا

ومن أهم خصائص ذلك المشاكس، "المشاغب"، غير المستسلم، خصيصتان رئيستان، هما خصيصة أنه لا يرتد، وخصيصة كونه لا ينسحب كيضما كان الخطب. يقول فاضل العزاوي:.

أكتب فوق ذراعي

بدمي أسماء رفاقي الشهداء

وعلى خشب المدفع في الجبهة

أحضر أسماء الحريه

بلغات العالم كله

(مجلة مواقف، العدد: 11. السنة الثانية، 1970، ص: 84).. الثورة هي الحافظ الموثب، وليست الثروة، إلا إذا كانت ثروة-ات- الجماهير المقتسمة

يبدو أن التفكير الفاعل لا يستطيع انفكاكا من أن يصطم صاحبه و/ يصدم، لاسيما أنه تفكير مرتهن بالكشف والاكتشاف، وهو يحقق فتوحاته وانزياحاته الرؤيوية ذات الرياح العاتية التي تستأصل القديرات، فلا تبقى ولا تذر. الاصطدام البؤرة هنا هو اصطدام صحي، متمرد على إعادة إنتاج الهياكل القائمة، فلا هو ماسخ، ولا هو ناسخ، وإنما ينجذب إلى مخيال مجنح، بفرس جموح، متخممة الطموح، في: الغبوق (خمرة المساء، أو حليبه)، والصبوح (خمرة الصباح، أو حليبه).

إنه مغرم بالمجازفة هائم، لا يقتصد مسعى يقود إلى التآزيم؛ إذ "أن تنقد هو أن تؤزّم" "critiquer c'est mettre en crise"، نحو ما ردد عبدالكبير الخطيبي.. وبدهي أن التفكير المصطمم/الصادم تفكير مختلف، penser autrement. أراه في هذه المحاولة غير ذي صلة بما يسميه أدونيس "التفكير الواحدي". المقصود إليه، من ثمة بالتفكير الآخر، المغاير/المغير هو التفكير الإشكالي، الذي يصوغ الأسئلة المهمومة، ويبنى التساؤلات المحمومة، لكنه يوغل في التفاؤل الراغب، المريد وأن شقي الوعي، وتناسلت الإكراهات المتحوّلة إلى عوائق وعراقيل. وبما أن حربه الضروس ضد الممانعين، جيوب مقاومة التغيير قد تطول، فإنه يميز التكتيكات والاستراتيجيات وفق علاقات القوى،



تستضيف الجريدة في عددها هذا المناضل الرفيق أحمد ايت ناصر عضو النهج الديمقراطي العمالي ، وتأتي هذه الاستضافة في إطار تناول ملف الجريدة لموضوع البرلمان المغربي والسلطة التشريعية ، وما للموضوع من علاقة بتكوين وممارسة الرفيق بصفته رجل قانون ومناضل سياسة خبر ساحات النضال ومعارك السياسة من أجل مغرب ديمقراطي متحرر ، وفي نفس الوقت خبر القانون كمحام ناضل في قاعات المحاكم ضد الاعتقال السياسي الذي يرهن الحريات السياسية والمدنية.

3 **تتباين مواقف قوى اليسار المناضل حول الانخراط في المؤسسة التشريعية ، ما الدواعي التي تطرحها القوى المنخرطة؟ وما قراءتك لحصيلة هذا الانخراط؟**

في كل الانتخابات سواء جماعية أو ترابية أو تشريعية نجد اليسار المناضل (اشتراكي أو ماركسي أو غيرهما) ينقسم على نفسه بشأن المشاركة أو عدمها في هذه الانتخابات. فجزء من هذا اليسار وفي مقدمتهم حزب النهج الديمقراطي

قبل الجواب عن هذا السؤال، لابد من التأكيد على أن الدستور لم يكن ديمقراطيا سواء من حيث الشكل أو المضمون ، وبالتالي فهو دستور لا يمثل الإدارة الحقيقية للشعب المغربي ، فهو دستور ممنوح ويركز غالبية السلط في يد الملك ، ويتعمق هذا مع التنزيل المخزني لمواد الدستور . ومن خلال تجربة البرلمان على أرض الواقع ، وتبعاً لما جاء أعلاه ، نسجل أن هذا البرلمان مؤسسة شكلية ولم يظهر أنه قام بدور مهم يخدم الشعب المغربي ويعبر عن إرادته الحقيقية منذ 2011، فقوانين المالية السنوية التي يصدرها كانت دائماً تتضمن ما

1 **يتبجح المخزن ان النظام المغربي نظام مؤسسات يجسد الديمقراطية، ومن بين هذه المؤسسات البرلمان كسلطة تشريعية، هل يمنح الدستور المغربي للبرلمان حقيقة هذه السلطة؟**

بالرجوع إلى دستور 2011 نجده كغيره من الدساتير ينص على ثلاث سلط (التشريعية والتنفيذية والقضائية). والبرلمان مهمته إصدار القوانين ومراقبة أعمال الحكومة



العمالي ، يقوم دائماً بالدعوة لقاطعة الانتخابات بسبب غياب الشفافية والنزاهة وعدم وجود لوائح انتخابية مضبوطة وعدم وجود ضمانات وإشراف وزارة الداخلية على كل مسار الانتخابات وتدخلاتها عبرها. بينما الجزء الآخر من اليسار المناضل يدعو للمشاركة في الانتخابات بنوعيتها بذريعة التعريف بالحزب من خلال الحملة الانتخابية والتواجد بالمؤسسات لإصلاحها من الداخل في إطار النضال من أجل ملكية برلمانية كما تنادي بذلك فدرالية اليسار والحزب الاشتراكي الموحد.

ومن خلال استقراء تجربة اليساريين الذين شاركوا في الانتخابات فإننا نلاحظ عدم حصولهم على عدد مهم من الأعضاء في الانتخابات المحلية أو التشريعية ففي الانتخابات التشريعية الأخيرة لم يفز سوى شخص واحد فقط ومنع ولوج جلسات مجلس النواب لعدم توفره على جواز التلقيح بينما لم يحصل في الانتخابات المحلية على تسيير أية جماعة.

وإذا كان جزء من هذا اليسار لا يستعمل المال ولا يسوق الأوهام للجماهير، فإنه أضفى الشرعية على مؤسسات مذبذبة.

يزيد الشعب فقراً والأغنياء غنى ، وأن عدم التشبث بمشروع قانون تجريم الإثراء غير المشروع وعدم التجاوب مع معاناة الشعب فيما يخص الأثمان المهولة للمحروقات وقضايا التعليم والصحة وكذلك عدم فرض حل يعالج آفة البطالة وقضية الأساتذة المفروض عليهم التعاقد وقانون الحجر الصحي...صحيح أن بعض النواب يثيرون هذه المشاكل من حين لآخر لكن البرلمان الفاقد للقوة المؤسساتية الحقيقية لا يستطيع فرض حلول في شكل قوانين إلا ما كان منها يخدم مصالح الطبقة السائدة وأسيادها الإمبرياليين.

وإذا كان غالبية مجلس النواب أعضاؤه نجحوا بشراء الذمم والولائم وبدعم من سلطات الداخلية ، ولم يصوت عليهم سوى 17% من المسجلين في اللوائح الانتخابية ، فإن هؤلاء النواب لا يمكن أن يكونوا معبرين فعلاً عن إدارة الشعب ولا يمكنهم الدفاع عن مصالحه، بل إن مجلس النواب بهذه المواصفات هو سلطة تشريعية مزيفة وأداة طيعة في يد المخزن وبعيدة عن معاناة وهموم وطموحات أوسع الجماهير الشعبية في المغرب . والسلطة التشريعية بهذه المواصفات أيضاً تعبير عن واقع السلط الأخرى سواء ما تعلق بجور وتسلط السلطة التنفيذية أو عدم استقلالية حقيقية للقضاء. وكل هذا يعطينا صورة عن واقع الديمقراطية المزيفة بالمغرب.

كسلطة تنفيذية والتفاعل مع قضايا المجتمع بما فيها تكوين لجان للتقصي... لكن الدستور عندما ينص على وجود السلطة أو الفصل بين السلط فهذا ليس مرادفاً للديمقراطية. ومن خلال فصول الدستور يمكن القول أننا في دولة مؤسسات ، إنما عند ربط الفصول فيما بينها ثم عندما ننظر إلى عملية تنزيل مواد الدستور، سيؤكد لنا أن مقومات المؤسسات مفقودة ، حيث تعدم أبسط الشروط الضرورية لتقوم بدورها الدستوري المتعارف عليه في البلدان الديمقراطية. فالسلطة التشريعية بشطريها وخاصة مجلس النواب، تتأسس على لوائح انتخابية مغلوشة وتقطع انتخابي غير سليم وانتخابات تسودها الرشوة وتزوير النتائج وعدم الارتكاز على الكفاءة والدفاع الحقيقي عن مصالح المجتمع، وكل هذا يجعل هذه السلطة فاقدة لمشروعيتها ومصداقيتها وقوتها الدستورية ، وتصبح في النهاية مجرد ديكور وأداة طيعة تستعمل من طرف المجزن والدولة العميقة لخدمة مصالحها.

2 **تمثل الممارسة السياسية للبرلمان، وفق مبادئ الديمقراطية، سيادة الشعب، إلى أي حد تتوافق الممارسة السياسية للبرلمان المغربي مع هذا الطرح؟**

من وحي الأحداث

دورة شهيد الطبقة

العاملة الشهيد جبهة رحال

الحبيب التيتي

هذا هو اسم الدورة الثانية لاجتماع اللجنة المركزية للنهج الديمقراطي العمالي. انه عرفان وتبجيل لهذا الشهيد الفذ الرفيق جبهة رحال. انعقد الاجتماع الثاني للجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي يوم 16 أكتوبر 2022 حضوريا بالمقر المركزي بالرباط. تكتسي هذه الدورة أهمية بالغة، لأنها تأتي بعد شهرين على انعقاد المؤتمر الوطني الخامس الذي أعلن عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربي، والذي صدرت عنه اطروحات الخط النظري والخط السياسي والتنظيمي، والتي حسمت في مرجعيته النظرية باعتباره حزبا يتبنى الماركسية اللينينية كمنهج ومرشد للممارسة النضالية. لقد باتت راية المرجعية النظرية والسياسة والتنظيمية واضحة جلية إنها الراية الماركسية اللينينية. باتت الهوية ناصعة ورايتها خفاقة في سماء الطبقة العاملة المغربية.

انه لشرف عظيم أن نسمي دورة لجنتنا المركزية الثانية بدورة الشهيد جبهة رحال. كان هذا المناضل قدوة الصمود والإقدام والشجاعة، وهو من المعدن الصافي الصلب. كان ماركسيا لينينيا ثوريا وقائدا بروليتاريا شيوعيا متشعب بالروح الرفاقية. كان الشهيد جبهة رحال ماركسيا لينينيا وحدويا. ناضل في صفوف منظمة 23 مارس، وساهم في بناء الخط الثوري في صفوفها وقاد مجموعة من اخلص مناضليها، واستطاع أن يفتح أقوى قنوات العمل الوحدوي مع منظمة إلى الأمام، وحظي بالتقدير الكبير من مناضلات ومناضلي إلى الأمام. إننا في النهج الديمقراطي العمالي، إذ نعبر عن تقديرنا لهذا القائد الفذ؛ فإننا نعاهده على المضي قدما وبدون تردد في طريق التغيير الثوري وفي بناء الوحدة النظرية والسياسية والتنظيمية مع باقي الرفاق والرفيقات الماركسيين اللينينيين المغاربة لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربي. إن هذا المشروع العظيم والذي استشهد على طريق تحقيقه رفيقنا جبهة رحال وقبله الرفيق زروال عبد اللطيف والرفيقة سعيدة المنهبي وحمامة بوعبيد... وبعده الرفيق تهاني أمين وشبابة عبد الحق وعشرات الشهداء الأحرار.

لقد وضعنا على كاهلنا مسؤولية مشروع عظيم يلزمنا أن نكون في مستوى ما يتطلبه من وضوح نظري وصرامة سياسية وصلابة تنظيمية، والمضي قدما في بناءه مهما كان الثمن. إننا عازمون على بناءه في صلب الصراع الطبقي وتحت نيران العدو الطبقي ومناوشات الخصوم.

كان الشهيد جبهة رحال مثالا للماركسي اللينيني المغربي المؤمن حتى النخاع بحتمية الوحدة الوثيقة العروى بين تنظيمات الحركة الماركسية اللينينية المغربية. لقد وضع حجر الأساس لهذه الوحدة وعلينا حمل المشعل وإكمال المشروع العظيم وبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربي تلك الضرورة التاريخية للجواب على الشرط الذاتي في كل تعبير ثوري حقيقي.

أوكرانيا: الإستنزاف يتعاظم ومعاناة الشعوب تتفاقم

عبد الواحد ناجم

الاتصال الأوكرانية، بمشاركة وزير الدفاع الأوكراني أوليكسي ريزنيكوف. وأكد أنهم وجهوا رسالة عبر الاجتماع مضادها أن "دعم الناتو القوي لأوكرانيا سيتواصل".

وأوضح أن الهجمات الروسية "الرهيبية" على أوكرانيا، تتطلب تزويد الأخيرة بالمزيد من منظومات الدفاع الجوي.

وأضاف أن موضوع المحادثات في مقر التحالف ببروكسيل هو الحرب في أوكرانيا والجهود المشتركة لتوسيع قدرات صناعة الأسلحة، بالإضافة إلى تعزيز حماية البنية التحتية الحيوية، وذلك بعد أعمال التخريب المزعومة ضد خطوط الأنابيب الروسية التي تضخ الغاز نحو أوروبا "نورد ستريم 1 و2".

فيما أدانت وزيرة الدفاع الألمانية كريستينه لامبرشت، بشدة، ما سمته ب"الهجمات الصاروخية الروسية على أوكرانيا"، حيث قالت في تصريحات لصحف مجموعة "فونكه" الألمانية الإعلامية: "... يجب أن نواصل دعمنا لأوكرانيا بلا هوادة"، مشيرة إلى أن تسليم أنظمة دفاع جوي لأوكرانيا هو الخطوة الصحيحة.

يوم السبت 15 أكتوبر الحالي، "يحلم بعض حلفائنا خلف المحيط أن تستمر هذه الحرب 3 سنوات، لأنها ستضعف أوروبا وسيتعين عليها عندئذ دفع فواتير ضخمة. وهذا سيكون أشد خطراً من الوباء".



وقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، اليوم الأربعاء، على القانون الاتحادي للتصديق على معاهدة انضمام جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين ومقاطعتي خيرسون وزاباروجيا إلى روسيا.

غير أنه بالمقابل وفي آخر، الأربعاء 12 من نفس الشهر، إثر اجتماع وزراء دفاع حلف شمال الأطلسي "ناتو"، حيث تصدرت المسألة الأوكرانية جدول أعمال المجتمعين، والذي استمر ليومين، قال أمين عام الناتو ينس ستولتنبرغ، إن اليوم الأول من الاجتماع شهد انعقاد جلسة لمجموعة

تتسارع وثيرة الأحداث بشكل مطرد في أوكرانيا، خاصة بعد إعلان وتوقيع بوتين، يوم الأربعاء 5 أكتوبر الجاري، على القانون الاتحادي للتصديق على معاهدة انضمام جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين ومقاطعتي خيرسون وزاباروجيا إلى روسيا. بعد يومين من مصادقة البرلمان الروسي بالإجماع على انضمام المناطق الأربع إثر الاستفتاء الغير معترف بنتائجه من جانب الأمريكان والأوروبيين. وهو ما قد يعمق آثار استنزاف الاقتصادات الغربية والأزمة الغذائية بدول الجنوب وأزمة الطاقة وتفاقم معانات الشعوب، في أكبر نزاع مسلح بالأراضي الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية وأكثر الثورات تأثيرا بعد سقوط جدار برلين و"نهاية الحرب الباردة"... فيما يتزايد حجم القوى المعارضة لسياسات الحكومات الأوروبية الخائفة لإملاءات الإدارة الأمريكية.

حيث اتهم عضو البرلمان الأوروبي الفرنسي تيري مارياني بعض الشركاء في الاتحاد الأوروبي بمحاولة إضعاف الاقتصاد على نحو غير مباشر، عن طريق توريث بلدان أوروبية في الأزمة الأوكرانية أكثر.

وقال مارياني في حوار تلفزيوني له

الدولة البرجوازية تكيل بمكيالين

ابوسعد

تحت الشمس وبرودة الليالي، كما أن أرجل مندوبيه الشغل وأجهزة التنفيذ أصابها الشلل وعجزت على التحرك لتقف على ما ارتكبه هذا الملاك العقاري والمستغل لعرق وكدح الطبقة العاملة والمتهرب من تأدية الأجور ومستحقات التقاعد والتأمين الصحي وغيرها من الواجبات...

يتعلم العمال درسا ثميناً وهو أنهم أمام طبقة من البرجوازيين الاستغلاليين تحميهم دولة تخدم مصالح تلك الطبقات السائدة وتسخر القضاء وأجهزة التنفيذ لحل تناقضات من الفوق، وتسخر قوتها لقمع أصوات العمال وتجعل من القضاء مرفقا غير مستقل وتتعلم الطبقة العاملة أن ما تسمعه عن استقلال القضاء ما هو إلا كذبة كبرى.

يد القضاء في هذه الامور لا ترتجف وأرجل المنفذين لا يصيبها الكساح أو الروماتيزم بل تمضي ثابتة راسخة.

لكن في المكيال الثاني لما تعلق



الأمر بحقوق العاملات والعمال الزراعيين في ضيعات السيد الدرهم، فإن القضاء لم يسمع شكاوى العمال ولا أنينهم وهم ينظمون الاعتصامات الطويلة

في الخبر

" نخب الصحراء

علمت نخب الصحراء من مصادر مقربة، بأن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء قد قضت أخيراً، ببيع مجموعة من الممتلكات الموجودة في ملكية رجل الأعمال المثير للجدل "حسن الدرهم".

ذات المصادر، رجحت قرار المحكمة الأخير، بسبب تأخير استخلاص مستحقات وفواتير ديون بنك افريقيا، البنك المغربي للتجارة الخارجية سابقاً...."

في التعليق

ما ان رفض السيد الدرهم تأدية ما بذمته لأقرانه في البرجوازية حتى أصدر القضاء حكماً بإلزامه بتأدية ديونه وهرولت المصالح المختصة في تنفيذ الأحكام الصادرة وبدأت عملية البيع بالمزاد العلني.